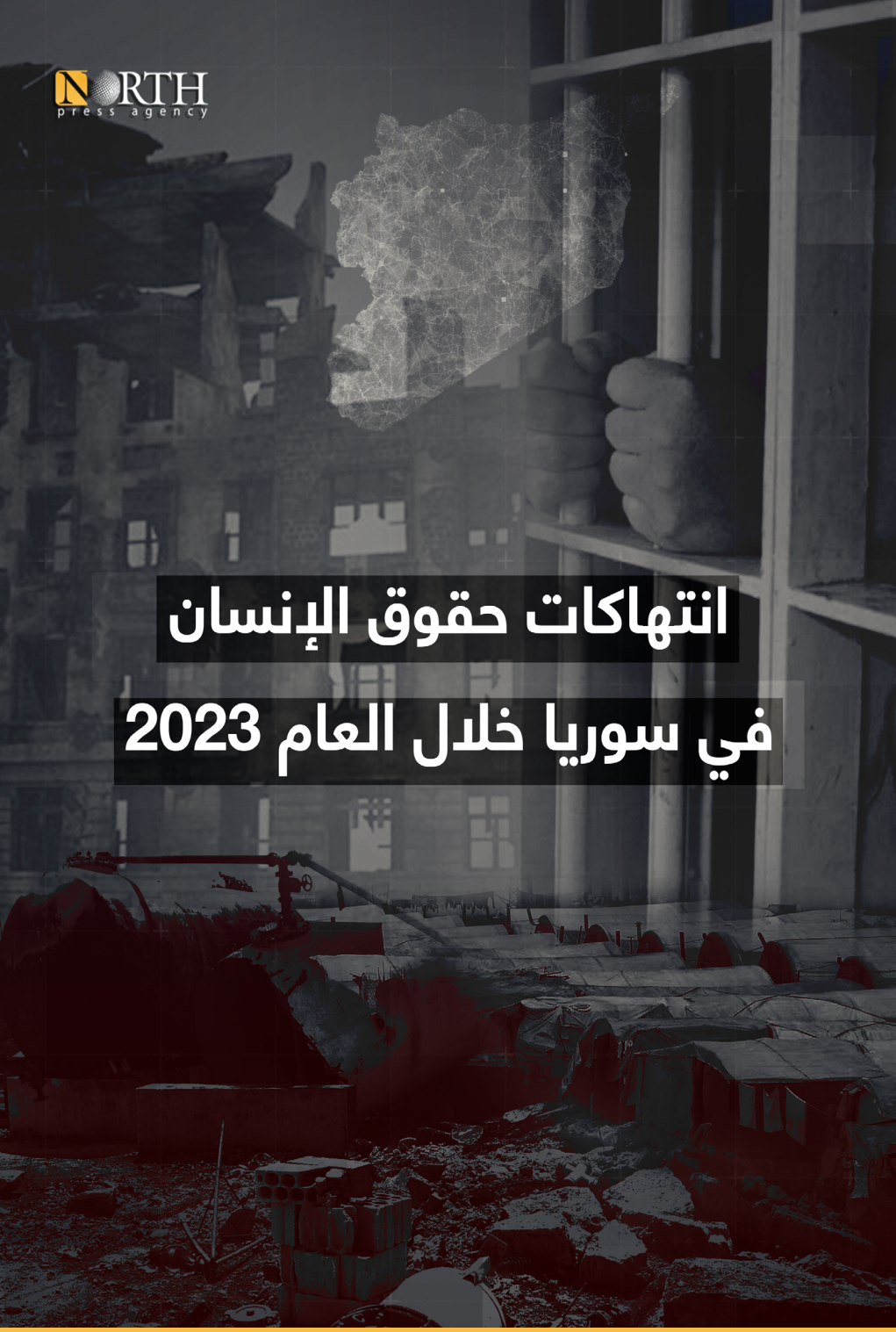

انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا خلال العام 2023

الفهرس

أولاً: المقدمة والمنهجية..... 3
ثانياً: الإحصائيات العامة للضحايا في سوريا..... 6
إحصائيات عامة للضحايا المدنيين:..... 6
جناة مجهولون بسبب الفلتان الأمني:..... 10
أعداد الضحايا المدنيين بحسب المسببات: 12
أعداد الضحايا العسكريين:..... 14
إحصائية الاعتقالات خلال العام 2023:..... 16
قوى أجنبية تعتقل سوريين داخل بلادهم: 19
ثالثاً: تنظيم داعش..... 21
تفاصيل ضحايا هجمات داعش:..... 23
العمليات ضد داعش:..... 24
مخيما الهول وروج:..... 26
رابعاً: الانتهاكات والتصعيد التركي خلال العام 2023 26
ضحايا الهجمات:..... 26
وحدات سكنية بهدف تغيير ديموغرافي:..... 31
حادثة جنديرس: 31
استيلاء وإتاوات:..... 32
البيئة والمعالم الثقافية:..... 34
خامساً: الواقع الإنساني والسياسي في سوريا 36
الحالة الإنسانية:..... 36
الملف السياسي والصراع: 37
التدهور المعيشي:..... 39
الزلزال: 42
المياه:..... 44
السويداء والجنوب السوري:..... 46
الشهباء والشيخ مقصود بحلب:..... 47
واقع المرأة:..... 48
واقع الطفل:..... 49
سادساً: عملنا خلال العام 2023..... 51
سابعاً: الجانب القانوني والتوصيات..... 52
التوصيات 57

أولاً: المقدمة والمنهجية

يسلط التقرير السنوي الصادر عن قسم الرصد والتوثيق في وكالة نورث برس الضوء على حال حقوق الإنسان والانتهاكات التي ارتكبت في سوريا خلال العام 2023.

تظهر التوثيقات والإحصاءات أن نسبة الانتهاكات المرتكبة بحق المدنيين السوريين ارتفعت بنسبة 38%، ذلك بالمقارنة مع ما رصده القسم العام الفائت 2022.[1]

وشهدت مختلف المناطق السورية تصعيداً في الصراعات القائمة بين أطراف النزاع وبعض القوى الخارجية المتواجدة في البلاد, ما تسبب بارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان, بعضها ترتقي لتكون جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية, من خلال القصف العشوائي والهجمات غير المشروعة واستهداف البنى التحتية والأعيان المدنية، إلى جانب عمليات القتل خارج نطاق القضاء والاعتقالات التعسفية والإخفاء القسري وغيرها من الممارسات التي مست حقوق السوريين.

وبسبب تداعيات الحرب المستمرة منذ 13 عاماً، وممارسات أطراف النزاع المنتهكة للحقوق، وتفضيلها التحركات العسكرية على أمن وسلامة المدنيين وحقوقهم, تدهورت حالة حقوق الإنسان في سوريا أكثر مما كانت عليه العام الفائت, وتفاقمت الفجوة بين السكان وحقوقهم المشروعة المدنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية, كالوصول لحقهم في الغذاء، والصحة، والأمن الاجتماعي، والسكن، والمياه، وقد تضررت الفئات المهمشة بشكل أكبر في جميع المناطق.

[1] الوضع الإنساني في سوريا لعام 2022 , https://npasyria.com/135816

ويعرض التقرير استمرار أطراف النزاع والدول الداعمة لهم في تصعيد عمليات القصف والتعذيب والتعنيف والهجمات غير المشروعة، والاعتقالات التعسفية والإخفاء القسري.

كما يقدم بيانات عن محاولات بعض أطراف النزاع إحداث تغيير ديموغرافي منهجي في مناطق سيطرتها من خلال نهب أملاك عامة وخاصة واتباع أشكال أخرى.

ويستند التقرير على قواعد بيانات القسم التي تم فيها تسجيل وتوثيق الانتهاكات التي ارتكبتها أطراف النزاع بحق المدنيين بالاعتماد على القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني العرفي وغيرها من الاتفاقيات والقوانين والمواثيق التي تصنف وتمثل الانتهاكات التي ترتكب في سوريا، وتم عرض بعضها في 67 تقريراً دورياً ومواضيعياً أصدرها القسم خلال العام.

وتعتمد البيانات في الدرجة الأولى على المعلومات التي حصل عليها القسم بشكل مباشر من المصادر الميدانية, بالإضافة إلى التقارير والأخبار الصادرة عن وكالة نورث برس، وشهادات الضحايا وذويهم، ومصادر أخرى أمنية وحقوقية, وتم التحقق من هذه البيانات بأساليب متعددة, إذ يُعتبر محتوى التقرير جزءاً من الوقائع الفعلية للانتهاكات التي يتعرض لها المدنيون على أرض الواقع.

يؤكد التقرير أن انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا مستمرة ومتفاقمة، وأن أطراف النزاع والدول الداعمة لهم مسؤولون عن هذه الانتهاكات. ويدعو التقرير المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات حاسمة لوقف هذه الانتهاكات وتحقيق العدالة للضحايا.

وتظهر الأرقام الواردة بوضوح أن حقوق الإنسان في سوريا تعرضت لانتهاكات مستمرة وصادمة تفاقمت خلال العام 2023, في ظل استمرار التصعيد في الأعمال العدائية وسط تجاوزات لحقوق الإنسان الأساسية،

يشدد التقرير على أهمية تحقيق العدالة وتوفير الحماية للمدنيين الأبرياء الذين يعانون من آثار هذه الانتهاكات وتداعياتها, وأهمية احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والالتزام بتوفير بيئة آمنة وكريمة للجميع, والجدير بالذكر أن حماية حقوق الإنسان ليست مجرد واجب قانوني، بل هي ركيزة أساسية لبناء السلام, لذا يجب على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات حاسمة لوقف هذه الانتهاكات التي ترتكبها أطراف النزاع والدول الداعمة لها وتحقيق العدالة للضحايا وذويهم.

ثانياً: الإحصائيات العامة للضحايا في سوريا

استمرت الأطراف السورية والقوى الخارجية المتدخلة في الصراع بالتصعيد وارتكاب الانتهاكات بعد مرور أكثر من 12 عاماً على انطلاق الاحتجاجات عام 2011 وما أعقبها من صراع بين القوات الحكومية ومعارضيها ومتحالفيها والمختلفين معها، بالإضافة للتدخلات العسكرية الخارجية.

ووصل عدد الضحايا المدنيين والعسكريين في الأراضي السورية، خلال العام 2023، إلى 9907 أشخاص، قُتل 4400 منهم، بينهم273 طفلاً و238 امرأة، وأصيب 5507 منهم، بينهم 523 طفلاً و342 امرأة.

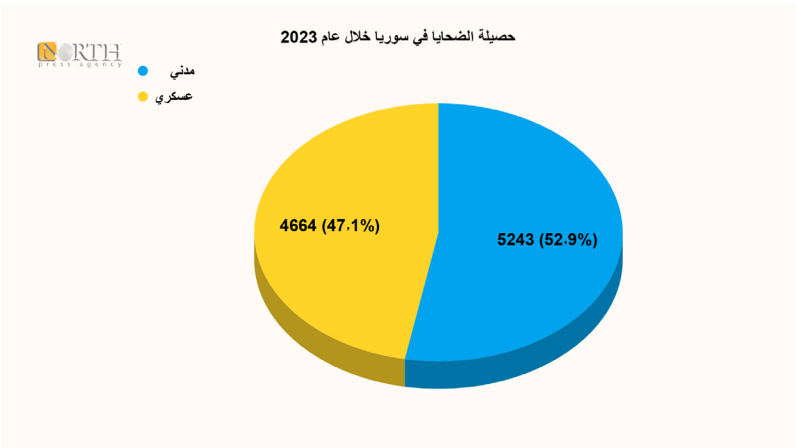

إحصائيات عامة للضحايا المدنيين:

سجل قسم الرصد والتوثيق في وكالة نورث برس، خلال العام 2023، وقوع 5243 مدنياً سورياً ضحية للصراع والانتهاكات في البلاد، وذلك في ظل استمرار غياب المحاسبة وعوامل إفلات مرتكبي الانتهاكات من المساءلة والعقاب.

ويشمل العدد مقتل 1889 مدنياً، بينهم 273 طفلاً و238 امرأة و5 ناشطين، إلى جانب 3354 مدنياً مصاباً، بينهم 523 طفلاً و342 امرأة و4 ناشطين.

يظهر تحليل البيانات التالي تصنيف أطراف النزاع التي ارتكبت الانتهاكات وتسببت بمقتل أو إصابة المدنيين.

والنسبة الأعلى هي للحوادث المرتكبة على يد مسلحين مجهولين، إذ تسببوا بمقتل وإصابة 1213مدنياً, قضى منهم 664 مدنياً, بينهم 106 نساء و92 طفلاً و3 ناشطين، وأصيب 549 مدنياً، بينهم 130 طفلاً و49 امرأة, و2 ناشط.

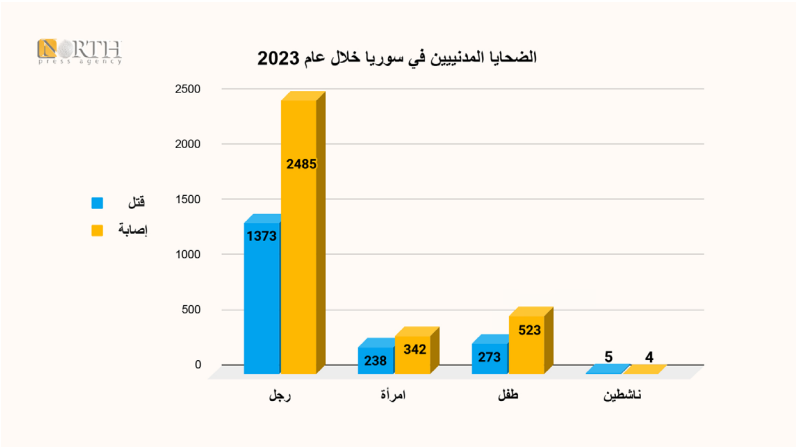

ولم يعترف الجناة في هذه الحوادث بارتكابهم للقتل أو الجرْح وسط تدهور البيئة الأمنية العامة في سوريا، ما يعني المزيد من العقبات أمام إجراءات المساءلة والعدالة مستقبلاً.

وتليها الانتهاكات التي ارتكبت على يد مدنيين استخدموا أسلحة في سياق الاقتتالات العشائرية وظروف الفلتان الأمني وغياب القانون، إذ تسببوا بمقتل وإصابة 886 مدنياً,

قضى منهم 396 مدنياً, بينهم 48 امرأة و37 طفلاً, وأصيب 490 مدنياً، بينهم 33 امرأة و31 طفلاً.

ويوضح هذا العدد الانتشار العشوائي للسلاح واستخدامه في خلافات شخصية وعائلية، بالإضافة لمشاركة أشخاص في الصراعات المحلية ضمن بعض المناطق دون أن يكونوا مجندين بصورة مباشرة.

وما تزال الحكومة السورية أكثر أطراف الصراع الرئيسة ارتكاباً للانتهاكات من خلال استمرار عملياتها العسكرية، كما تشير التوثيقات إلى أن التدخل التركي هو الأكثر ضرراً على المدنيين من بين الأطراف المتدخلة في البلاد.

فقد تسببت القوات الحكومية بمقتل و إصابة 867 مدنياً, قضى منهم 243 مدنياً, بينهم 56 طفلاً و 28 امرأة و2 ناشط, وأصيب 624 مدنياً, بينهم 159 طفلاً و 83 امرأة و1 ناشط.

وتليها القوات التركية التي تسبب بمقتل وإصابة 849 مدنياً, قضى منهم 100 مدني، بينهم 11 طفلاً و11 امرأة, وأصيب 749 مدنياً، بينهم 104 نساء و61 طفلاً و1 ناشطة.

وتسببت فصائل "الجيش الوطني" المدعوم من تركيا بمقتل وإصابة 568 مدنياً, قضى منهم 56 مدنياً، بينهم 13 طفلاً و6 نساء, وأصيب 512 مدنياً، بينهم 39 امرأة و38 طفلاً.

وبرز خلال العام 2023، نشاط تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في البلاد رغم إنهاء سيطرته الجغرافية على الأرض منذ آذار/ مارس عام 2019.

مسلحو التنظيم قتلوا وأصابوا 379 مدنياً, قضى منهم 253 مدنياً، بينهم 27 طفلاً و10 نساء, وأصيب 126 مدنياً بينهم 38 طفلاً و4 نساء.

وجاء الرقم التالي للقوات الروسية التي تسببت بمقتل وإصابة 172 مدنياً, قضى منهم 43 مدنياً، بينهم 11 طفلاً و8 نساء, وأصيب 129 مدنياً، بينهم 21 طفلاً و10 نساء.

وتسببت هيئة تحرير الشام بمقتل وإصابة 109 مدنيين, قضى منهم 55 مدنياً، بينهم 10 نساء و5 أطفال, وأصيب 54 مدنياً، بينهم 9 نساء و13 طفلاً.

وأدى القصف الإسرائيلي على العاصمة دمشق ومناطق سيطرة الحكومة السورية إلى مقتل وإصابة 32 مدنياً, قضى منهم 9 رجال مدنيين، وأصيب 23 رجلاً مدنياً.

وتسببت قوات إيران والمجموعات الموالية لها بمقتل وإصابة 30 مدنياً, قضى منهم 14 مدنياً، بينهم 4 أطفال, وأصيب 16 مدنياً، بينهم 7 أطفال و3 نساء.

ونشطت المجموعات المسلحة الإيرانية أو الموالية لطهران في الجنوب السوري وحلب ودير الزور أكثر من غيرها من المناطق السورية الأخرى.

كما تسببت القوات العسكرية الأردنية بمقتل وإصابة 13 مدنياً، قضى منهم 12 مدنياً, بينهم 1 امرأة و 8 أطفال, وأصيب 1 رجل مدني.

وتمكن الفريق من التحقق من مقتل 2 طفل و1 رجل مدني على يد مجموعات مسلحة محلية في درعا، وإصابة 1 رجل على يد مجموعة مسلحة في حماة.

وتسببت القوات اللبنانية بمقتل 1رجل و1 امرأة وإصابة 1 طفل، في حادثتي إطلاق نار على الضحايا أثناء محاولتهم اجتياز الحدود اللبنانية السورية بطرق غير نظامية.

جناة مجهولون بسبب الفلتان الأمني:

ويدلُّ تصدّر عدد انتهاكات القتل والجرح على يد مسلحين مجهولين، أو تابعين لمجموعة لا تعلن صراحة تبعيتها لأطراف الصراع المعروفة، على حالة الفلتان الأمني وغياب القانون والمحاسبة.[2]

ويمكن إيجاز أبرز أسباب انتشار مجموعات المسلحين والأفراد غير المنضبطين ضمن أطراف الصراع إلى الانقسامات العسكرية والسياسية، وانتشار السلاح العشوائي، واستخدامه بغرض السطو المسلح والانتقامات، بالإضافة لحوادث الاختطاف بهدف الحصول على فدى مالية.

وقد تكون الكثير من هذه الانتهاكات والحوادث مرتكبة على يد أطراف الصراع الرئيسة والمعروفة، إلا أنها امتنعت عن إعلان هجماتها لتجنب تحمّل المسؤولية.

كما أن وجود مخلفات الحرب في مناطق واسعة لمعارك سابقة وعلى خطوط التماس بين القوى المسيطرة رفعت عدد حوادث القتل المسندة لمجهولين ، بالإضافة لزرع المزيد من الألغام والعبوات المتفجرة بهدف زعزعة الاستقرار في منطقة محددة لصالح أطراف أخرى.[3]

وشكلت نسبة ضحايا مخلفات الحرب 33 % من مجموع الضحايا المدنيين في الحوادث التي تسبب بها مسلحون مجهولون، حيث سجل القسم 204 حوادث لمخلفات حرب متفجرة، راح ضحيتها 405 مدنيين، قتل منهم 173 مدنياً، بينهم 59 طفلاً و17 امرأة، وأصيب منهم 232 مدنياً، بينهم 93طفلاً و26 امرأة.[4]

---

[2] 2747 مدنياً ضحية انعدام السلام في سوريا خلال 2023 https://npasyria.com/167698/

[3] 183 ضحية لانتشار السلاح بين المدنيين في الربع الأول من 2023 https://npasyria.com/147925/

[4] في النصف الأول من العام.. 543 شخصاً ضحايا لمخلفات الحرب في سوريا https://npasyria.com/159140/

وفيما يتعلق بعمليات الاختطاف على يد مجهولين، رصد القسم 82 حادثة خلال العام 2023، جرت 31 منها بهدف الحصول على فدى مالية لقاء إخلاء سبيل المختطف، وبلغ عدد الأشخاص الذين اختطفوا 134 مدنياً بينهم 34 طفلاً و3 نساء، كما قُتل 5 رجال وأصيب 1 طفل بعد اختطافهم.

وقد يكون الجنوب السوري في درعا والسويداء والقنيطرة وريف دمشق من أكثر مناطق انتشار المجموعات المسلحة المحلية التي ظهرت في ظل ضعف سيطرة قوات الحكومة ووجود النفوذين الإيراني والروسي، بالإضافة لمدينة حلب وريفها حيث تجتمع خطوط تماس لعدة أطراف.

وكانت المجموعات غير المنضبطة في غالبية المناطق عاملاً آخر في الصراعات المحلية وانتهاكات القتل بدافع الانتقام وحوادث الخطف المتكررة، وقد تستخدم أسلحة متوسطة وثقيلة لدرجة القصف العشوائي الذي لا يتبناه أي من الأطراف المسيطرة.

كما تواجه المصادر الميدانية عقبات ومخاطر حين تحاول التحقق من هذه الحوادث والجهة التي تقف خلفها، ما يضيف المزيد من الصعوبات ونقص عوامل الإدانة والمساءلة.

أعداد الضحايا المدنيين بحسب المسببات:

وأظهر إعادة ترتيب البيانات بحسب نوع الاستهداف ومسببات الوفاة أو الإصابة، أن النسبة الأعلى للضحايا المدنيين هي بسبب القصف المتبادل بين أطراف النزاع ومن جانب القوى المتدخلة في سوريا.[5]

وبسبب القصف المدفعي والجوي، قُتل وأصيب 1387 مدنياً, قتل منهم 365 مدنياً، بينهم 99 طفلاً و87 امرأة و1 ناشط, وأصيب 1022 شخصاً، بينهم 255 طفلاً و130 امرأة و1 ناشطة.

ويليها عدد ضحايا الاستهداف المباشر بالأسلحة، إذ قتل وأصيب 1056 مدنياً, قتل منهم 588 مدنياً، بينهم 78 امرأة و32 طفلاً و4 ناشطين, وأصيب منهم 468 شخصاً، بينهم 50 امرأة و43 طفلاً و 3 ناشطين.

وفي حوادث الاعتداء بالضرب أو أساليب العنف الأخرى خارج المعتقلات، قتل وأصيب 902 مدنياً, قتل منهم 105 مدنيين، بينهم 25 امرأة و21 طفلاً, وأصيب منهم 797 مدنياً، بينهم 86 امرأة و28 طفلاً.

وتسببت انفجارات مخلفات الحرب بقتل وإصابة 572 مدنياً, قتل منهم 260 مدنياً، بينهم 87 طفلاً و17 امرأة, وأصيب منهم 312 مدنياً، بينهم 128 طفلاً و26 امرأة.

وخلال الاقتتالات العشائرية، قتل وأصيب 418 مدنياً, قتل منهم 154 مدنياً، بينهم 8 أطفال و3 نساء، وأصيب منهم 264 مدنياً، بينهم 3 نساء و11 طفلاً.

[5] في النصف الأول من العام.. 2570 مدني بين قتيل ومصاب في سوريا https://npa-syria.com/158783/

وفي الهجمات التي شنها مسلحو تنظيم داعش، قتل وأصيب 241مدنياً, قتل منهم 170 مدنياً، بينهم 6 أطفال و2 امرأة، وأصيب منهم 71 مدنياً، بينهم 4 نساء و13 طفلاً.

وبسبب حوادث تفجير العبوات والمفخخات لاستهداف الأشخاص والأمكنة، قتل وأصيب 230 مدنياً, قتل منهم 43 مدنياً، بينهم 4 أطفال و1 امرأة, وأصيب منهم 187 مدنياً، بينهم 27 طفلاً و11 امرأة.

وأدت الاشتباكات المباشرة بين جهتين عسكريتين على خطوط التماس بين مناطق النفوذ أو خلال اجتماعهما في المنطقة نفسها، لقتل وإصابة 139 مدنياً, قُتل منهم 38 مدنياً، بينهم 8 أطفال و4 نساء, وأصيب 101 مدني، بينهم 12 امرأة و11 طفلاً.

وفي حوادث الاقتتال الداخلي بين مجموعات تتبع الجهة العسكرية نفسها، قُتل وأصيب 58 مدنياً, قتل منهم 23 رجلاً مدنياً، وأصيب 35 مدنياً، بينهم 1 طفل و1 امرأة.

وتسببت حوادث السرقة العنيفة بقتل وإصابة 51 مدنياً, قُتل منهم 25 مدنياً، بينهم 5 نساء, وأصيب 26 مدنياً، بينهم 2 طفل و1امرأة.

وبسبب أساليب التعذيب داخل السجون ومراكز الاحتجاز، قُتل 27 مدنياً, وأصيب 2 مدنياً أحدهما طفل.

وأودى تنفيذ أحكام الإعدام بحياة 37 مدنياً [6]، بينهم 3 نساء، كما قتل 5 رجال مدنيين و أصيب 1 طفل بعد حوادث اختطاف، وقتل 5 رجال مدنيين في حالات دهس بالعربات.

وتمكن القسم من التحقق من وقوع 3 حوادث اغتصاب لـ2 طفل و1 امرأة.

[6] إعدامات جماعية خارج نطاق القضاء في مناطق "النصرة" بإدلب https://npasyria.com/149291/

وقُتل 2 رجل في حالة إغراق متعمّد على يد الجندرما التركية.

وتسببت حوادث الاقتتال بين المدنيين والعسكريين بمقتل وإصابة 107 مدنيين لم يكونوا طرفاً في تلك الحوادث لكنهم كانوا متواجدين في مواقعها أو بالقرب منها، وقُتل منهم 42 مدنياً، بينهم 4 نساء و 8 أطفال، وأصيب 65 مدنياً، بينهم 17 امرأة.

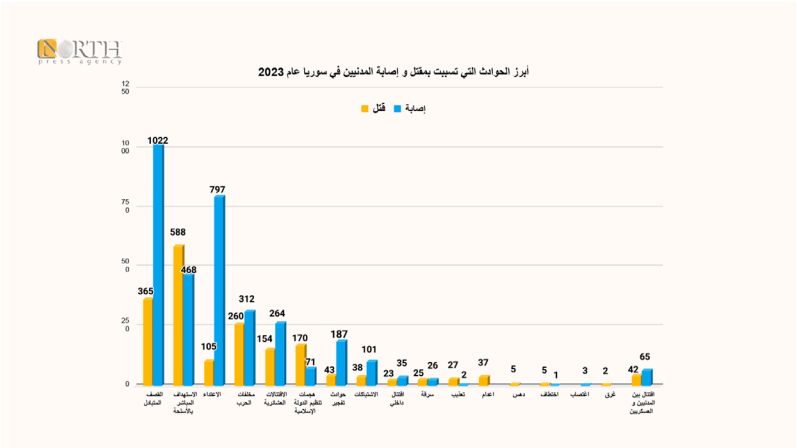

أعداد الضحايا العسكريين:

وصل عدد الضحايا العسكريين، خلال العام 2023، إلى 4664 عسكرياً، قُتل 2511 منهم، وأصيب 2153 منهم، بحسب ما سجله قسم الرصد والتوثيق في وكالة نورث برس.

أعداد العسكريين القتلى والمصابين توزعت بين عمليات الاستهداف بالرصاص أو بعبوات ناسفة، والقصف المتبادل بين أطراف النزاع، وفي انفجار مخلفات الحرب والألغام، إلى جانب القتلى والجرحى في هجمات تنظيم داعش.

وتوزعت أعداد الضحايا بين كافة أطراف النزاع والدول المتدخلة في سوريا، ففي صفوف قوات حكومة دمشق

قُتل 1217 عسكرياً وأصيب 1017 عسكرياً، ومن قوات الدفاع الوطني التابعة لقوات الحكومة قُتل 34 عنصراً وأصيب 57 عنصراً.

ومن هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقا)، قُتل 262 عنصراً، وأصيب 281 عنصراً، ومن فصائل الجيش الوطني الموالي لتركيا قُتل 313 عسكرياً وأصيب 286 عسكرياً.

وبلغ عدد من فقدتهم قوات سوريا الديمقراطية 264 عسكرياً، وأصيب 230 عسكرياً، ومن عناصر مجلس دير الزور العسكري قُتل 67 عسكرياً وأصيب 1 عسكري.

وقُتل 9 مسلحين وأصيب 6 مسلحين من مجموعات مسلحة محلية وعشائرية في جنوب سوريا ودير الزور ورأس العين.

كما قُتل 265 عسكرياً من السوريين وجنسيات أخرى في صفوف المجموعات المسلحة الموالية لإيران وأصيب 173 عسكرياً منهم, وقُتل 40 عنصراً وأصيب 11 عنصراً من مسلحي حزب الله اللبناني.

ومن الجنسيات غير السورية أيضاً، قُتل 37 جندياً تركياً وأصيب 54 عسكرياً، وقُتل 1 عسكري روسي وأصيب 3 عسكريون روس، وقُتل 1 عنصر عراقي الجنسية وأصيب 1 عنصر عراقي، كما وقُتل 1 جندي للتحالف الدولي وأصيب 12 عسكرياً، وأصيب 21 جندياً من القوات الأميركية.

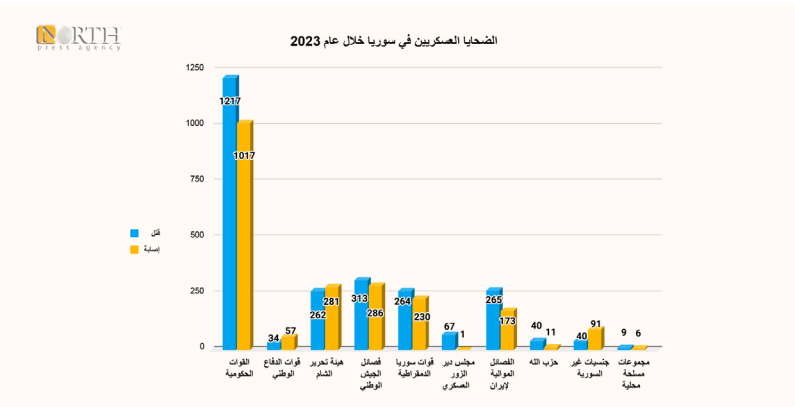

إحصائية الاعتقالات خلال العام 2023:

استمرت الاعتقالات في سوريا خلال العام 2023 في ظل تعدد أطراف النزاع حتى ضمن مناطق النفوذ نفسها، والتي اتخذت الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري بشكل ممنهج كأحد أشكال الترهيب والسيطرة والنيل من معارضيها وبث الخوف بين السكان ضمن مناطق سيطرتها، بالإضافة إلى اعتقالات غير شرعية قامت بها القوى الأجنبية في سوريا.

ولا شكّ أن معظم الأشخاص الذين تعرضوا للاعتقال أو الإخفاء، تعرضوا لضروب المعاملة اللاإنسانية والتعذيب، وصلت في بعض الحالات حتى الموت، نظراً لسهولة الإفلات من العقاب وسط حالة فوضى أمنية ومؤسساتية لعدة سلطات متناحرة تخضع لتدخلات جهوية وحزبية وتفتقر لأنظمة قضائية مستقلة.

وسجل قسم الرصد والتوثيق، خلال العام 2023، اعتقال 5560 شخصاً، اعتُقل غالبيتهم بطرق غير قانونية ودون مذكرات اعتقال رسمية.

وكانت أعلى نسبة للمعتقلين تعسفياً على يد هيئة تحرير الشام "جبهة النصرة سابقاً"، والتي بلغت 32% من مجموع الاعتقالات، تليها نسبة الاعتقالات من قبل فصائل "الجيش الوطني" الموالية لتركيا والتي بلغت 23 % من مجموع الاعتقالات.

فقد اعتقلت هيئة تحرير الشام 1833 شخصاً، هم 498 عسكرياً، و1335 مدنياً، بينهم 141 امرأة و33 طفلاً و5 ناشطين.

وتعددت التهم الموجهة للمدنيين، أبرزها تهم العمالة لحكومة دمشق ولجهات معادية للهيئة، والتحريض ضدها،

والاشتباه بالمشاركة في عمليات مجهولين ضد عناصرها، بينما كانت تهم المعتقلين الذين استلمتهم حكومة الإنقاذ التابعة للهيئة من السلطات التركية قد قُيّدت سابقاً لدى حرس الحدود التركي (الجندرما).

وتركزت التهم الموجهة للعسكريين على العمالة والتخابر والتجسس لجهات خارجية كالتحالف الدولي وجهات معادية لهيئة تحرير الشام، والتورط بتنفيذ عمليات عسكرية ضدها، بالإضافة لتهم أخرى تم توجيهها لمن استلمتهم السلطات الأمنية للهيئة من حرس الحدود التركي "الجندرما".

واعتقلت فصائل "الجيش الوطني" الموالية لتركيا 1287 شخصاً، هم 52 عسكرياً، و1235 مدنياً، بينهم 111 امرأة و58 طفلاً و6 ناشطين.

ورصد القسم 8 حالات تعذيب في سجون فصائل "الجيش الوطني"، قتل فيها 6 رجال مدنيين، وأصيب 1 رجل و1 طفل.

التهم الموجهة للمدنيين توزعت على التعامل مع الإدارة الذاتية السابقة في عفرين ورأس العين وتل أبيض، وتهم كيدية بغية الحصول على فدى مالية لقاء الإفراج عنهم، بالإضافة لمن اعتقلتهم الفصائل على الحدود السورية التركية، ومن استلمتهم من حرس الجندرما التركية، وآخرون اعتقلتهم الفصائل بتهم مجهولة ولا يعلم ذووهم مصيرهم أو أماكن احتجازهم.

واعتقلت قوات سوريا الديمقراطية والسلطات الأمنية التابعة للإدارة الذاتية 743 شخصاً متهماً بالانتماء لتنظيم داعش.

كما اعتقلت السلطات الحكومية وأجهزتها الأمنية التابعة لها بشكل مباشر 552 شخصاً، ولم تصدر مذكرات اعتقال بحق غالبية المدنيين منهم، بل تم احتجازهم تعسفياً، وهم 26 عسكرياً و520 مدنياً، بينهم 14 امرأة و8 أطفال و18 ناشطاً إعلامياً وحقوقياً، بالإضافة إلى 6 أشخاص متهمين بالانتماء للتنظيم داعش، بينهم 1 امرأة.

ولم تُعرف أسباب اعتقالهم معظم هؤلاء، فيما تم اتهام بعضهم بالتعامل بغير الليرة السورية، واعتُقل الناشطون بتهم انتقاد الحكومة السورية والرئيس السوري.

واحتجزت المجموعات المسلحة المحلية في السويداء 32 عسكرياً من القوات الحكومية حتى حصلت على وعود واتفاقات للإفراج عن معتقليها في دمشق، بالإضافة إلى اعتقالها 4 أشخاص متهمين بالانتماء للتنظيم داعش.

وجرت الاعتقالات في بعض الأحيان بحسب اعتبارات قومية ومذهبية في المناطق التي تغيرت فيها الجهة المسيطرة قبل أعوام.

وفي التاسع والعشرين من حزيران/ يونيو، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بإنشاء مؤسسة دولية جديدة لاستجلاء مصير المفقودين في سوريا وأماكن وجودهم وتقديم الدعم للضحايا وأسرهم.[7]

ودعت الجمعية العامة الدول وكل أطراف النزاع في سوريا إلى التعاون الكامل مع المؤسسة الجديدة, وصوتت 83 دولة لصالح قرار إنشاء مؤسسة مستقلة للكشف عن مصير المفقودين والمعتقلين في سوريا، وصوتت 11 دولة ضده، وامتنعت 62 دولة عن التصويت.

[7] الجمعية العامة تتبنى قرارا بإنشاء مؤسسة معنية بتحديد مصير المفقودين في سوريا
https://news.un.org/ar/story/2023/06/1121562

وفي الثالث عشر من تموز/ يوليو خلال الدورة 53 لمجلس حقوق الإنسان, تبنّى المجلس التابع للأمم المتحدة قراراً دعا فيه سوريا إلى الالتزام بمسؤولياتها تجاه احترام وحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص ضمن نطاق سلطتها وبما يتّسق مع التزامات سوريا تجاه القانون الدولي.

وحث القرار جميع الأطراف على إطلاق سراح الأشخاص المختفين قسراً في سوريا وتقديم معلومات دقيقة لعائلات المفقودين بشأن مصيرهم وأماكن وجودهم.[8]

قوى أجنبية تعتقل سوريين داخل بلادهم:

وبلغ عدد من اعتقلتهم القوى الإقليمية المتدخلة في الصراع السوري 1109 أشخاص، وهم 107 عسكريين، و1002 مدني، بينهم 118 امرأة و39 طفلاً.

وقامت تركيا الداعمة للجيش الوطني المعارض، وإيران وحزب الله اللبناني الداعمين لقوات الحكومة بتنفيذ اعتقالات والتعذيب في المعتقلات، كما اعتقلت القوات الروسية 1 عسكري بتهمة تصوير نقاط ومقرات عسكرية روسية.

واستهدفت قوات دول مجاورة أخرى كالأردن وإسرائيل الأراضي السورية أو الحدود معها، كما لبنان والعراق أيضاً، دون التوغل وارتكاب اعتقالات بحق المدنيين داخل البلاد.

واعتقلت القوات الإيرانية المقربة من الحكومة، والمسلحون المنضوون ضمنها، 128 شخصاً، هم 50 عسكرياً و78 رجلاً مدنياً، تم توجيه تهمة التجسس أو الاشتباه بتنفيذ هجمات ضد عناصرها لبعضهم.

[8] مجلس حقوق الإنسان يتبنى قرارا بشأن حماية حقوق جميع الأشخاص في سوريا https://news.un.org/ar/story/2023/07/1121927

واعتقل مسلحو حزب الله 9 أشخاص، هم 5 عسكريين و4 مدنيين، بينهم 1 امرأة، وكانت غالبية التهم غير معروفة، عُرف منها "محاولة تسميم عناصر الحزب عن طريق الطعام".

وتحقق قسم الرصد والتوثيق من وجود 6 معتقلات إيرانية سرية في سوريا، 3 منها في حمص وريفيها و3 في دير الزور بالإضافة إلى مركز اعتقال في تدمر ومركز اعتقال في دمشق.[9]

وتشهد هذه المعتقلات أسوأ أنواع التعذيب, إذ يتعرض المعتقلون للجَلد والصعق بالكهرباء والحرق بالنار, والتعنيف الجسدي واللفظي.

ولا يمكن تحديد المواقع الدقيقة لهذه المعتقلات، فهي ضمن مناطق عسكرية واسعة ومحاطة بخنادق وسواتر ترابية وتخضع لحراسة مشددة، بحسب شهادات تم نشرها في تقرير سابق.

واعتقلت القوات التركية 971 شخصاً، 626 منهم اعتقلوا على يد حرس الحدود التركي أثناء محاولتهم العبور إلى الأراضي التركية، وهم 4 عسكريين و622 مدنياً، بينهم 85 امرأة و33 طفلاً، بينما اعتقلت الاستخبارات التركية 345 شخصاً، هم و47 عسكرياً، و298 مدنياً، بينهم 32 امرأة و6 أطفال.[10]

وتركزت معظم التهم التي وجهتها القوات التركية للمعتقلين حول التعامل مع قوات سوريا الديمقراطية وجهات معادية لتركيا.

---

[9] منشآت ترهيب وتعذيب.. سجون إيرانية سرية في سوريا!
https://npasyria.com/144987

[10] شكوى للأمم المتحدة بشأن ظروف التعذيب والاعتقال التعسفي والإخفاء القسري في رأس العين وعفرين وتل أبيض https://npasyria.com/167094

واعتمدت القوات التركية غالباً على معتقلات فصائل الجيش الوطني قبل أن تنقل المعتقلين إلى قواعدها داخل الأراضي السورية ثم سجونها في تركيا.

ونقلت الاستخبارات التركية 213 شخصاً إلى السجون التركية، وهم 5 عسكريين، بينهم إيراني وفرنسي وقطري الجنسية، كانت قد استلمتهم من هيئة تحرير الشام، و2 عسكري ضمن صفوف الجيش الوطني الموالي لها، بتهمة تنفيذ هجمات ضد فصائل "الجيش الوطني" الموالية لها.

ومن مجموع من نقلتهم الاستخبارات التركية إلى سجون ضمن الأراضي التركية 208 مدنيين، بينهم 25 امرأة و3 أطفال، معظمهم بتهمة الانتماء لقوات سوريا الديمقراطية.

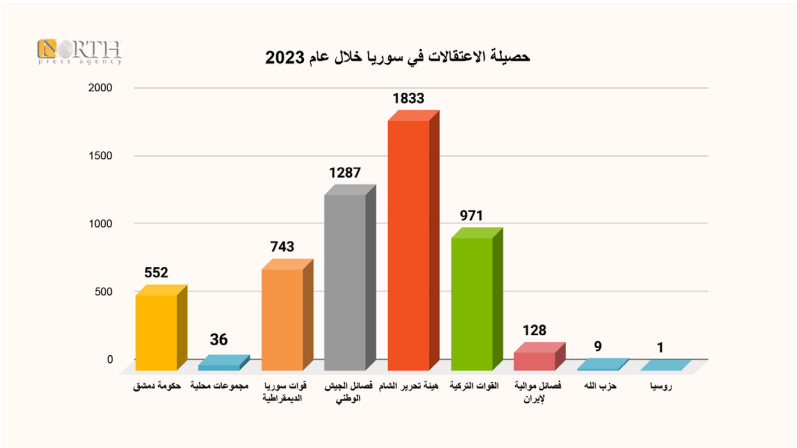

ثالثاً: تنظيم داعش

نفّذ عناصر تنظيم داعش، خلال العام 2023، ما لا يقل عن 233 هجوماً، تبنى التنظيم 79 منها عبر معرفاته على الإنترنت.

واستهدفت 46 من هذه الهجمات المدنيين، و103 هجمات ضد قوات سوريا الديمقراطية, و66 ضد قوات حكومة دمشق، و18 ضد الفصائل الموالية لإيران .

ومن أبرز المدن التي تعرضت للهجمات مدينة دير الزور حيث بلغ عددها 104 هجمات, وفي حمص بلغ عددها 48 هجوماً, وفي الرقة 36 هجوماً.

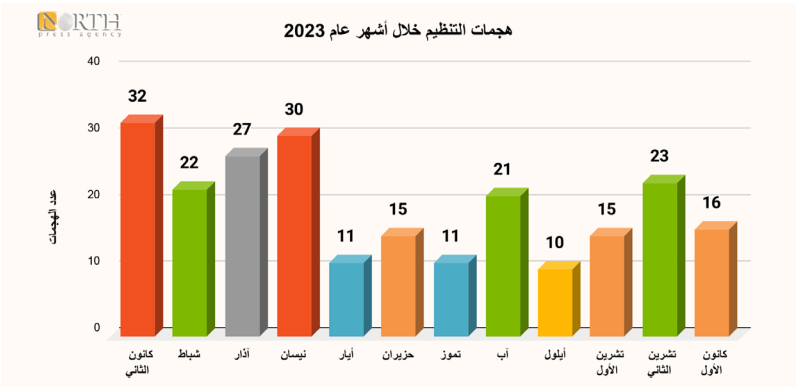

وقتل مسلحو التنظيم و أصابوا، سواء من خلال استهدافهم بشكل مباشر أو عن طريق زرع عبوات متفجرة وألغام, 926 شخصاً، خلال العام 2023, قضى منهم 575 شخصاً، وهم 216 رجلاً مدنياً و 27 طفلاً و 10 نساء، و 195 عسكرياً من القوات الحكومية و 72 من قوات سوريا الديمقراطية و 55 من الفصائل الموالية لإيران.

وأصيب في هجمات داعش 351 شخصاً، وهم 84 رجلاً مدنياً و 38 طفلاً و 4 نساء، و115 عسكرياً من قوات سوريا الديمقراطية و76 من القوات الحكومية و30 من الفصائل الموالية لإيران و 4 من قوات التحالف الدولي لمحاربة داعش.

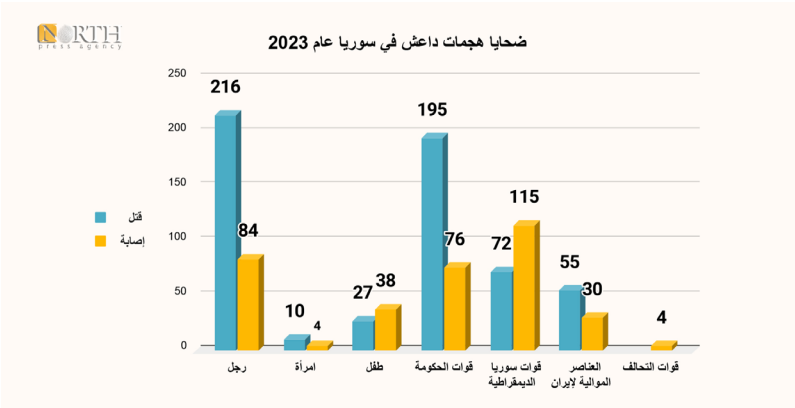

تفاصيل ضحايا هجمات داعش:

ضحايا هجمات داعش ومخلفات الحرب التي زرعها عناصره..

وبلغ عدد الضحايا المدنيين بسبب هجمات التنظيم 223 مدنياً, قُتل منهم 162 مدنياً, بينهم 6 أطفال و4 نساء, وأصيب 61 مدنياً، بينهم 13 طفلاً و4 نساء.

وفي انفجارات مخلفات الحرب والألغام التي زرعها عناصر داعش، بلغ عدد الضحايا المدنيين 137 شخصاً, قُتل منهم 83 مدنياً, بينهم 21 طفلاً و8 نساء, وأصيب 54 شخصاً بينهم 24 طفلاً.

وكان جامعو الكمأة من أبرز الضحايا المدنيين لهجمات داعش في النصف الأول من العام 2023، حيث لجأ عدد كبير من سكان البادية السورية إلى جمع الكمأة, لكسب مصدر دخل في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، لكنهم تعرضوا لهجمات مسلحي التنظيم في تلك المناطق.

وبلغت حصيلة ضحايا جامعي الكمأة على يد مسلحي تنظيم داعش 176 مدنياً، قضى منهم 142 مدنياً، هم 137 رجلاً و8 نساء، وأصيب 34 رجلاً مدنياً.[11]

وبلغ عدد الضحايا العسكريين، نتيجة الهجمات ومخلفات الحرب والألغام التي زرعها تنظيم داعش، 645 عسكرياً, قُتل 363 عسكرياً منهم, وأصيب 282 عسكرياً.

وتتوزع الإحصائية على قسمين، الأول عدد الضحايا العسكريين، بسبب الهجمات فقط، الذي بلغ 549 عسكرياً, قتل منهم 322 عسكرياً, وهم 195من القوات الحكومية و72 من قوات سوريا الديمقراطية و55 من الفصائل الموالية لإيران, وأصيب 227 عسكرياً, وهم 116 من قوات سوريا الديمقراطية و77 من القوات الحكومية و55 من الفصائل الموالية لإيران و 4 من قوات التحالف الدولي.

والثاني عدد الضحايا العسكريين بسبب مخلفات الحرب والألغام التي زرعها عناصر داعش، والذي بلغ 96 عسكرياً , قتل 41 منهم, وهم 13 عسكرياً للقوات الحكومية و18 من الفصائل الموالية لإيران و 6 من قوات سوريا الديمقراطية و 4 من قوات الدفاع الوطني الموالية للحكومة.

وأصيب 55 عسكرياً, هم 18 من قوات الدفاع الوطني الموالية للحكومة و10 عسكريين للقوات الحكومية، و20 من الفصائل الموالية لإيران و7 من قوات سوريا الديمقراطية.

العمليات ضد داعش:

وبلغت حصيلة العمليات الأمنية ضد داعش 170 عملية، أسفرت عن قتل وجرح 80 عنصراً للتنظيم, قتل 77 منهم، بينهم 1 امرأة، وأصيب 3 عناصر منهم، بالإضافة لاعتقال 649 متهماً بالعمل مع تنظيم داعش.

[11] نورث برس توثق مقتل وإصابة 266 شخصاً من جامعي الكمأة بسوريا
https://npasyria.com/152344

ونفذت قوات سوريا الديمقراطية 129 عملية، أسفرت عن قتل 19 من عناصر تنظيم داعش بينهم 1 امرأة، وإصابة 3 آخرين, بالإضافة لاعتقال 603 متهماً بالعمل مع داعش.

ومن بين هذه العمليات، 60 علمية نفذتها قسد بالتعاون مع التحالف الدولي، تضمّنت 9 منها إنزالاً جوياً،

كما نفذ التحالف الدولي لمحاربة داعش 16 عملية, قتل فيها 9 عناصر للتنظيم واعتقل 19 عنصراً.

ونفذت القوات الحكومية 15 عملية أمنية ضد داعش، قتل فيها 24 عنصراً للتنظيم، واعتقل 6 عناصر.

وقامت المجموعات المسلحة المحلية في درعا بـ 2 عملية , قتلت فيها 2 عنصر لداعش واعتقلت 4 عناصر، تضاف إليها 7 عمليات أخرى في درعا نفذها مسلحون مجهولون وقتلوا فيها 10 عناصر لتنظيم داعش.

ونفذت تركيا 1 عملية ضد داعش، قبيل الانتخابات الرئاسية التركية في أيار/ مايو، قتل فيها 1 عنصر للتنظيم.

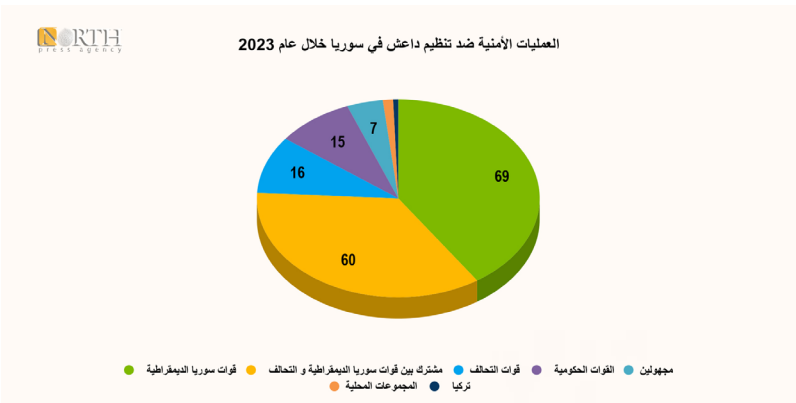

مخيما الهول وروج:

يضم مخيم الهول، شمال شرقي سوريا، أكثر من 46000 شخص غالبيتهم من النساء والأطفال من عائلات مسلحي تنظيم داعش.

وتم نقل عدد من العائلات العراقية من مخيمي الهول وروج، إذ غادرتهما 1014عائلة تضم 4113 فرداً.

كما سلمت الإدارة الذاتية 701 من أفراد عائلات داعش الأجانب لوفود دول مختلفة بحسب جنسيات هؤلاء الأفراد.

وبلغ مجموع النساء اللواتي تم إعلان تسليمهن للدول التي ينحدرن منها 176 امرأة، إلى جانب 525 أطفال.

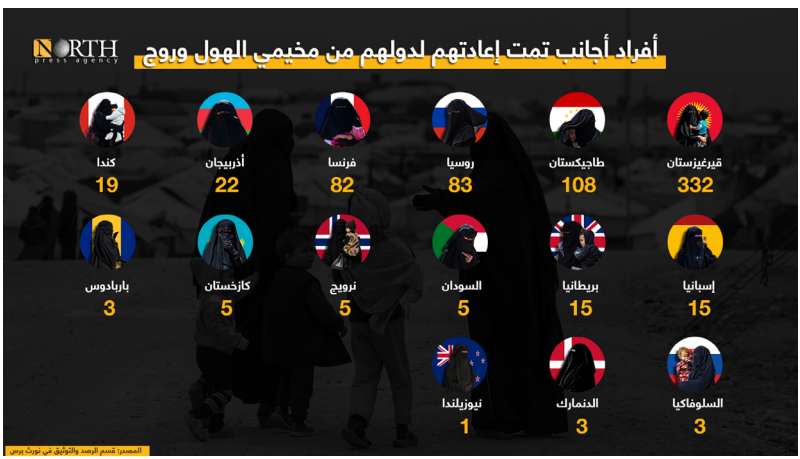

رابعاً: الانتهاكات والتصعيد التركي خلال العام 2023

ضحايا الهجمات:

وارتكبت القوات التركية انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في سوريا من خلال قصفها العشوائي على مناطق شمال شرقي سوريا واستهدافها طالبي اللجوء بالرصاص أو عن طريق مخلفات الحرب. وتسببت بمقتل

وإصابة 1087 شخصاً، قتل منهم 231 شخصاً, وأصيب منهم 856 شخصاً.

وبلغ عدد الضحايا المدنيين 849 مدنياً, قضى منهم 100 مدني، هم 78 رجل و 11 امرأة و11 طفلاً, وأصيب 749 مدنياً، بينهم 104 نساء و61 طفلاً و1 ناشطة.

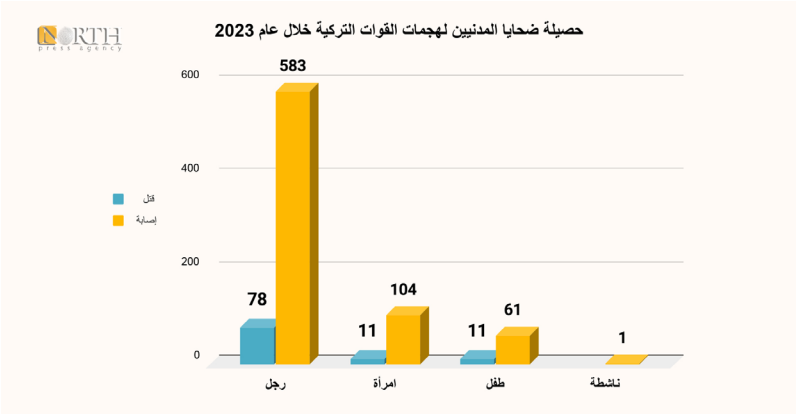

وفي تفاصيل الإحصائية, استهدف عناصر حرس الحدود التركي طالبي اللجوء بالرصاص المباشر، فقتلوا 38 مدنياً، بينهم 2 امرأة و 2 طفل ، وأصابوا 181 مدنياً، بينهم 29 امرأة و 16 طفلاً، وذلك أثناء محاولتهم عبور الحدود السورية التركية.

كما تسببت اعتداءات القوات التركية بالضرب بمقتل 9 أشخاص, وهم 8 رجال و 1 طفل ، وإصابة 428 مدنياً, وهم 350 رجلاً و 53 امرأة و 25 طفلاً.

كما تسببت القوات التركية بمقتل 5 رجال عن طريق دهسهم بالمدرعات، و2 رجل عبر رميهما في مياه نهر العاصي، رغم علمهم بأنهما لا يجيدان السباحة.[12]

وتسببت مخلفات الحرب للقوات التركية بمقتل 3 أطفال و إصابة 1 رجل و 2 طفل.

[12] رحلة العودة المؤلمة.. رواية ناجين من تعذيب "الجندرمة" https://npasyria.com/167462

وسجل قسم الرصد والتوثيق، منذ بداية العام 2023، استهداف تركيا 952 موقعاً في الشمال السوري، 728 منها هي مناطق سكنية، و81 موقعاً لبنى تحتية، و55 موقعاً لقوات سوريا الديمقراطية، و65 موقعاً للقوات الحكومية، و23 موقعاً ضمن الأراضي الزراعية، أي أن نسبة 76% من المواقع المستهدفة كانت سكنية.[13]

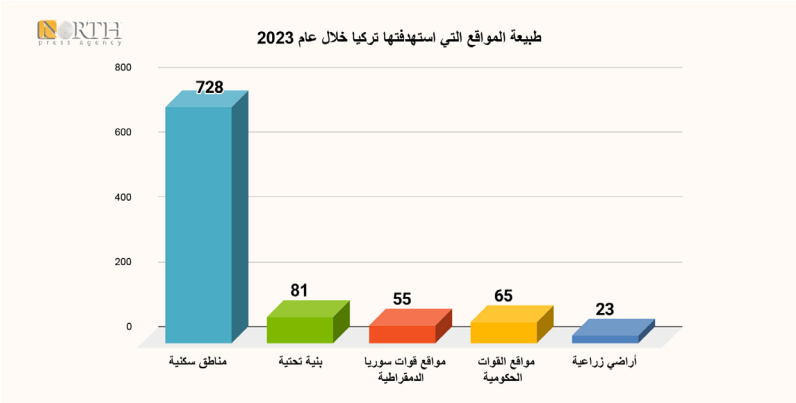

وصعّدت القوات التركية هجماتها بواسطة الطائرات المسيرة والحربية والقصف المدفعي خلال ثلاث فترات من العام 2033، كانت أولاها في كانون الثاني/ يناير، والثانية خلال تشرين الأول/ أكتوبر، والثالثة في كانون الأول/ ديسمبر.

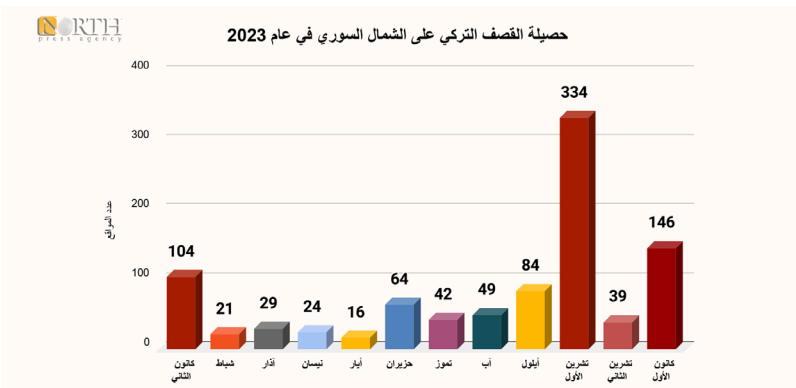

[13]منازل وأعمال لم تعد آمنة.. تركيا تتخذ جغرافيا كاملة كهدف عسكري https://npasyria.com/176340/

وتسبب القصف التركي بمقتل وإصابة 418 شخصاً، قتل منهم 174 شخصاً، وهم 96 عناصر لقوات سوريا الديمقراطية و34 من القوات الحكومية و1 من القوات الروسية، و43 مدنياً بينهم 9 نساء و 5 أطفال .

وأصيب في القصف التركي 244 شخصاً، هم 53 عنصراً لقوات سوريا الديمقراطية و51 للقوات الحكومية و 3 للقوات الروسية، و137 مدنياً بينهم 22 امرأة و18 طفلاً و 1 ناشطة.

ويتصدر عدد ضحايا الطائرات المسيرة باقي الفئات، إذ قتل وأصيب بسببها 197 شخصاً, يليها عدد ضحايا القصف العشوائي بالقذائف والأسلحة الثقيلة 133 شخصاً, ثم عدد ضحايا الطائرات الحربية 61 شخصاً.

وتوزعت المواقع المستهدفة عموماً على 391 موقعاً في ريف حلب الشمالي, و141 في عين عيسى، و93 في تل تمر، و91 في القامشلي، و70 في منبج، و58 في كوباني، و53 في الحسكة، و20 في كل من تل أبيض وديريك، و15 في الرقة.

كما توزعت مواقع القصف بالطائرات المسيّرة فقط على 50 موقعاً في القامشلي، و47 في ريف حلب الشمالي، و20 في كوباني، و14 في منبج، و12 في تل تمر، و11 في الحسكة ، و7 في ديريك، و1 في كل من الرقة وعين عيسى.

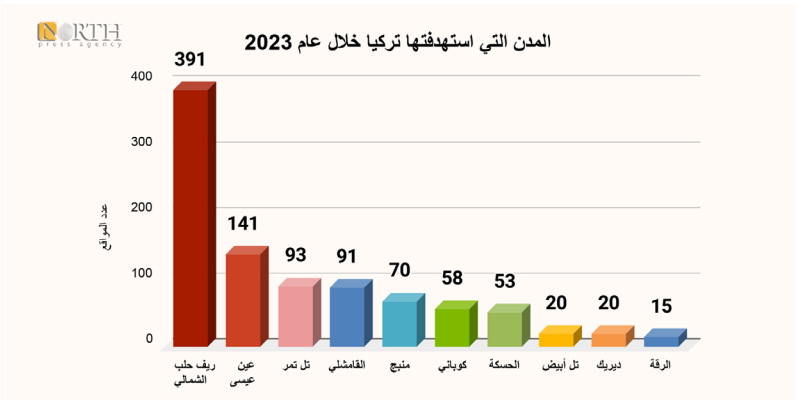

والملاحظ أن الضحايا جلهم مدنيون ومن فئات عمرية مختلفة، ما يعني تعمد الجانب التركي إيقاع خسائر في الأرواح والممتلكات دون وجود أهداف عسكرية أو أمنية معتبرة بالنظر للعدد الكبير من القتلى المدنيين، ولا يعني ذلك سوى زرع الهلع في نفوس الأهالي، وبالتالي إقدامهم على الهجرة بحثاً عن الأمان، وهو ماحصل بالفعل خلال السنوات الخمس الأخيرة إذ لوحظ ارتفاع في معدلات الهجرة الطوعية من سوريا نحو مختلف دول العالم.

وفي الثلاثين من تشرين الأول/أكتوبر، حذّر المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا غير بيدرسن خلال كلمة في اجتماع الأمم المتحدة، من التطورات الإقليمية التي تشهدها المنطقة وخطورتها على سوريا، قائلاً إنّ، ''التوترات في المنطقة تصبّ الزيت على النار''.

وأضاف أنّ "هناك قلق من تصاعد الأعمال العدائية في سوريا حيث أصبح الوضع راهناً الأخطر منذ فترة طويلة بسبب تداعيات الحرب بين إسرائيل وحركة حماس, وأنّ النزاع السوري دخل منذ آذار 2020 في مأزق استراتيجي''.

وفي الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر أصدرت هيومن رايتس ووتش تقريراً عقب التصعيد التركي لشمال شرقي سوريا, بعنوان ''الثمن الحقيقي لحملة القصف التركية في شمال شرق سوريا''.

وأشارت ضمن التقرير إلى أن المدنيين يتحملون أعباء هجمات الجيش التركي المستمرة, و أنّ "الجيش التركي تقاعس أكثر من مرة خلال عملياته العسكرية المتتالية في شمال شرقي سوريا عن اتخاذ التدابير الوقائية للحؤول دون وقوع خسائر في الأرواح أو إصابات بين المدنيين وأضرار بالممتلكات، أو تقليصه[14].

[14] https://www.hrw.org/ar/news/2023/11/03/full-costs-turkeys-bombing-campaign-northeast-syria

وحدات سكنية بهدف تغيير ديموغرافي:

واستمرت تركيا، خلال العام 2023، ببناء وحدات سكنية لإيواء نازحين من مناطق سورية أخرى وتوطين عائلات مسلحي المعارضة، ما يسرّع التغيير الديموغرافي في عفرين ومحيطها بريف حلب الشمالي.

وبلغ عدد المجمّعات السكنية التي رصدها القسم، 29 مستوطنة، تم بناء 13 منها بدعم فلسطيني، و4 بدعم كويتي, و 3 بدعم سعودي، و3 بدعم قطري، و3 بدعم منظمتي "سواسية و"sdi" بالتنسيق مع منظمات أخرى، و2 بدعم منظمة "دينيز" التركية، و1 بدعم سيدة أعمال خليجية.

وتوزعت غالبية المستوطنات في المناطق التابعة لعفرين (جندريس, وشيروا, وشران, وجبل الاحلام, وغزاوية, وخالدية, وكفرصفرة, وكفرروم)، بالإضافة لمنطقة أعزاز.

حادثة جنديرس:

وفي العشرين آذار/ مارس، أي ليلة عيد نوروز الذي يحتفل به الكرد في منطقة عفرين، قتل عناصر من فصيل "جيش الشرقية" بشكل ممنهج وبالرصاص المباشر 5 أشخاص في مدينة جنديرس، بينهم 4 من عائلة واحدة، وذلك بعد رفض الضحايا إخماد شعلة الاحتفال أمام منزلهم.[15]

وكان أحد الضحايا قد تعرض سابقاً للاحتجاز ليومين وللجلد والتعذيب على يد عناصر "جيش الشرقية" ليومين،وذلك بسبب مطالبته باستعادة منزله الذي استولى عناصر الفصيل عليه.

في الثالث والعشرين آذار/ مارس، أصدرت هيومن رايتس ووتش تقريراً بعنوان ''مقاتلون مدعومون من تركيا يقتلون

[15] مجزرة جنديرس.. ما علاقة مرتكبيها بتنظيم داعش، وهل يفلتون من العقاب؟ https://npasyria.com/146753/

4 مدنيين كرد في سوريا''، طالبت فيه بإجراء تحقيق شفاف ومستقل لمعرفة مرتكبي الجريمة ومعاقبتهم.[16]

واتّهمت المنظمة تركيا بالتواطؤ في هذه الانتهاكات كونها سمحت لفصائل المعارضة بالاعتداء على السكان في مناطق سيطرتها دون عقاب.

استيلاء وإتاوات:

ورصد القسم فرض الفصائل المنضوية ضمن "الجيش الوطني" الموالي لتركيا إتاوات في 114 حالة, 51 منها من قبل فصيل سليمان شاه المعروف باسم (العمشات).

وفرض مسلحو كل من الشرطة العسكرية والسلطان مراد الإتاوات في 8 حالات، وكل من الحمزات وفيلق المجد في 5 حالات, وكل من جيش الشرقية وصقور الشمال وفيلق الشام في 4 حالات.

وتنوعت الإتاوات خارج سياق الضرائب التي تفرضها الجهات الإدارية بين مبالغ لقاء استعادة المدنيين العائدين من مناطق النزوح القسري لمنازلهم، وإتاوات على مالكي أشجار الزيتون المثمرة وغير المثمرة، ومرة أخرى أثناء جني محصول الزيتون على المزارعين والمعاصر وسيارات شحنه.

وطالت الإتاوات سيارات المدنيين الخارجة والداخلة إلى مدينة عفرين وأصحاب الجرارات الزراعية، وحتى المنح المالية والمساعدات الإغاثية المقدمة لمتضرري الزلزال.[17]

وقامت فصائل "الجيش الوطني" في مناطق سيطرتها بـ 97 عملية استيلاء ونهب الممتلكات الخاصة والعامة، 38 منها

[16] https://www.hrw.org/ar/news/2023/03/23/syria-turkey-backed-fighters-kill-4-kurdish-civilians

[17] كيف طوّعت فصائل المعارضة السورية الزلزال لتوسيع أعمالها غير المشروعة؟ https://npasyria.com/144176/

لممتلكات خاصة، وغالبية الضحايا كانوا مسنين وسيدات في منطقة عفرين بريف حلب الشمالي، بالإضافة إلى 17 حالة استيلاء على أشجار الزيتون.

وفي منطقة عفرين وحدها، قامت الفصائل بـ 90 حالة استيلاء، كما قامت بـ 2 حالة استيلاء في كل من تل أبيض والرقة ورأس العين، و1 أخرى في مدينة أعزاز بريف حلب الشمالي.

وبخصوص الممتلكات العامة والمواد الإغاثية،استولى فصيل سليمان شاه في الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر على أربع شاحنات محملة بمشتقات نفطية كانت ستوزع على 170 عائلة ضمن مخيم للاجئين في رأس العين، ضمن مشروع مساعدات "تدفئة الشتاء"، واستولى فصيل الحمزة على ثلاث شاحنات محملة بالمواد نفسها، كانت مخصصة للتوزيع على 300 عائلة في المدينة وريفها.[18]

كما استولى الفصيل نفسه على جهازين لغسيل الكلى على إحدى الطرق المؤدية لرأس العين في العشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر.

وسجل القسم 105 حالة أخرى تم رصدها كسرقة قبل أن يتبين للمالكين أن من قاموا بها مسلحون للفصائل، 102 حالة منها في عفرين، و3 حالات توزعت على رأس العين وقرية مبروكة بريف الحسكة الشمالي وأعزاز بريف حلب الشمالي.

وطالت 43 من هذه الحوادث محاصيل زراعية في عفرين, و62 حالة ممتلكات أخرى للمدنيين.

[18] فصائل المعارضة في عفرين تنتهك حقوق الناجين من الزلزال https://npasyria.com/142009/

ومـن أبـرز الفصائـل التـي قـام عناصرهـا بالسـرقة المسـلحة والعنيفـة، فصيـل السـلطان مـراد (25 حالـة), وفصيـل الحمـزة (9 حالات), وفصيل فيلق الشام (6 حالات)، وفصيل سليمان شاه (5 حالات), وفصائل أخرى.

وفـي السـابع عشـر مـن آب/ أغسـطس، فرضـت وزارة الخزانـة الأمريكيـة عقوبـات علـى فصيلـي الحمـزة وسـليمان شـاه، وثلاثـة قياديين لهـا لارتكابهـم جرائـم حقـوق الإنسـان فـي شـمالي سـوريا، مثـل الاعتقـال والاختطـاف والابتـزاز المـادي والاسـتيلاء علـى الممتلـكات والتعذيـب وغيرهـا مـن أشـكال المعاملـة اللاإنسـانية.

وتـؤدي هـذه الفصائـل رغـم ارتهانهـا للأوامـر التركيـة، دور سـلطة مماثلـة لسـلطة حكوميـة فـي مناطـق سـيطرتها، وينبغـي مراعاتهـا للقانـون الدولـي لحقـوق الانسـان ووقـف ومنـع التعذيـب وضمـان معاملـة إنسـانية للمحتجزيـن والأسـرى والمعتقليـن وفـق المـادة 5 مـن الإعـلان العالمـي لحقـوق الانسـان، والمـادة 7مـن العهـد الدولـي الخـاص بالحقـوق المدنيـة والسياسـية.

البيئة والمعالم الثقافية:

وبخصـوص الانتهـاكات الثقافيـة والبيئـة والتـي تعتبـر جـزءاً مـن خطـة التغييـر الديمغرافـي التـي تتبعهـا تركيـا والفصائـل المدعومـة منهـا فـي مناطـق سـيطرتها, سـجل القسـم خـلال العـام 2023 قطـع 12566 شـجرة، مـن بينهـا 8831 شـجرة زيتـون.

ومـن أبـرز الجهـات المسـؤولة عـن إتـلاف الغابـات وحقـول الأشـجار فـي عفريـن، فصيـل الحمـزة الـذي تسـبب بقطـع 3347 شـجرة, والسـلطان مـراد (997 شـجرة), وأحـرار الشـرقية

(755 شجرة), وفيلق الشام (704 أشجار), وصقور الشمال (459 شجرة), وسليمان شاه (344 شجرة), بالإضافة لـ 279 شجرة قطعها نازحون ومستوطنون في عفرين.[19]

وتم اقتلاع أشجار (لم يعرف عددها) خلال توسيع قاعدة عسكرية تركية في بلدة كلجبرين بريف أعزاز شمال حلب، كما تسببت الفصائل بـ 16 حالة حرق لحقول المزارعين، أسفرت عن إتلاف 3505 أشجار مثمرة وحراجية، 3450 شجرة منها أحرقها فصيل فيلق الشام في 9 حوادث.[20]

ورصد القسم 12حالة لجرف وتنقيب مواقع أثرية بحثاً عن القطع الأثرية أو الذهب والأموال، غالبيتها في عفرين و2 منها في رأس العين.[21]

وأبرز المواقع الأثرية التي جرفتها فصائل الجيش الوطني في عفرين ونفذت فيها التنقيب العشوائي هذا العام، هي محيط قلعة النبي هوري، ومزار جيل خانه الإيزيدية، وتلة عين ديبة الأثرية، وتلة كُوفيجيه، ومساحات واسعة من الجبال القريبة من قرية إسكان جنوب عفرين المدينة.

وتم رصد 3 حالات تدمير لمعالم تاريخية في عفرين، وهي تدمير مئذنة جامع قرية ميدان أكبس على يد فصيل فيلق الشام، وهدم جامع قرية كاخرة على يد فصيل سليمان شاه، وتخريب في مزار ومقبرة الشيخ حميد الإيزيدية قرب قرية قسطل على يد فصيل السلطان مراد.

---

[19] Olive trees production in Syria's Afrin falls in hands of Turkey, SNA https://npasyria.com/en/107526/

[20] أسعار زيت الزيتون ترتفع بشكل كبير في شمال غرب سوريا بسبب تصديره إلى تركيا https://npasyria.com/en/107945/

[21] فصيل موالٍ لتركيا يواصل عمليات حفر وتنقيب في تلة أثرية بريف عفرين https://npasyria.com/164739/

ووفق المادة 53 من البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف، فإنه يحظر ارتكاب أية اعمال عدائية موجهة ضد المعالم التاريخية أو الأعمال الفنية أو أماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب.

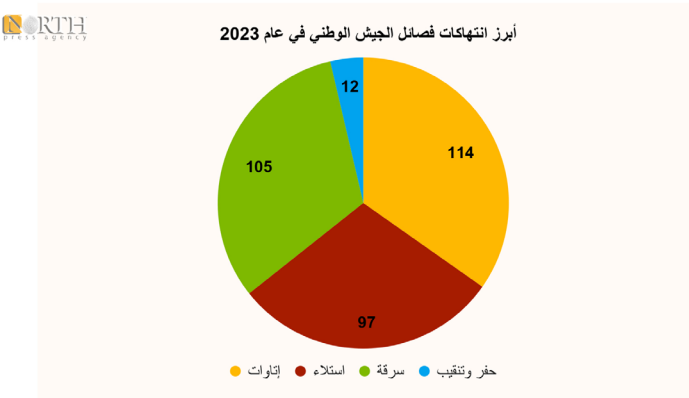

خامساً: الواقع الإنساني والسياسي في سوريا

الحالة الإنسانية:

شهد العام 2023 تصاعداً في معاناة السوريين عموماً وفقدان المزيد من البنية التحتية والخدمات المتهالكة أصلاً بسبب استمرار الصراع.

وعانى السوريون من ثلاث مآس زادت معاناتهم وهي أولاً زلزال السادس من شباط/ فبراير الذي تركزت أضراره في الشمال الغربي، وثانياً تصعيد الهجمات التركية على شمالي وشمال شرقي البلاد مطلع العام وخلال تشرين الأول/ أكتوبر ونهاية العام، وثالثاً التضخم الاقتصادي وفقدان العملة المحلية المزيد من قيمتها ما أثر على المقيمين في

البلاد لا سيما مع ارتفاع أسعار المنتجات الأساسية من مصادرها في الأسواق المجاورة والعالمية.

الملف السياسي والصراع:

لم تنجح محاولات إنعاش اجتماعات اللجنة الدستورية التي تعطلت اجتماعاتها منذ إلغاء الجولة التاسعة في تموز/ يوليو عام 2022، والتي لم تُفضِ لنتائج في صياغة بنود دستورية أو تحقيق تغيير على الأرض.

وفي الثالث والعشرين من آب/ أغسطس، عقد مجلس الأمن الدولي ثلاث اجتماعات بشأن سوريا أحدهم حول الوضع السياسي، وحذّر من خلاله مبعوث الأمم المتحدة المعني بسوريا غير بيدرسون من عواقب جمود العملية السياسية في سوريا والتي تتسبّب بتدهور الوضع في البلاد, وأكد أن التحرّك على مسار تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 هو السبيل الوحيد للبدء في معالجة الأزمات الكثيرة التي تعاني منها سوريا.

وفي اجتماع الأمم المتحدة الدوري الذي أُقيم في السابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر، أبلغ غير بيدرسون، المجلس أنّ الأزمة الاقتصادية والإنسانية والأمنية المتفاقمة في سوريا تؤدي إلى انتشار اليأس والمعاناة على نطاق واسع، مشددًا على الحاجة الملّحة لاستئناف العملية السياسية. ودعا إلى اتخاذ تدابير ملموسة لمعالجة مخاوف المدنيين السوريين.

وفي الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر، جددت تركيا رفضها لمطالب دمشق لانسحاب تركيا من الشمال السوري كشرط لاستمرار مفاوضات التطبيع بين البلدين، والتي زاد الحديث عنها خلال فترة الانتخابات الرئاسية التركية دون ان تفضي لنتائج ملموسة.

في العشرين والحادي والعشرين من حزيران/ يونيو, انعقدت الجولة الـ20 من محادثات ''أستانا'' حول التسوية السورية بمشاركة ممثّلين عن روسيا وتركيا وإيران والحكومة السورية والمعارضة، وكذلك المبعوث الخاص للأمم المتحدة غير بيدرسون، لكن الجولة الـ21 المقررة في النصف الثاني من العام 2023 لم تنعقد.

ورغم إعادة النظام السوري لاجتماعات الجامعة العربية وفتح السفارة السورية في الرياض بعد أكثر من عقد على إغلاقها، لم يتم تحقيق أي تقدم في ملفات المبادرة العربية بشأن اللاجئين والمخدرات والحل السياسي.

ولم يشهد العام الحالي تغيراً ملحوظاً في مناطق النفوذ، باستثناء حوادث ضمن المنطقة نفسها كالاشتباكات بين فصائل "الجيش الوطني" شمال غربي سوريا وتدخل هيئة تحرير الشام في المنطقة، واشتباكات القوات الحكومية مع مجموعة قوات الدفاع الوطني وعزل قائدها السابق في الحسكة عبد القادر حمو، وعزل قوات سوريا الديمقراطية لقائد مجلس دير الزور العسكري السابق أحمد الخبيل والأحداث التي تلت ذلك.

واستمر تواجد القوى الأجنبية، الولايات المتحدة الأميركية وروسيا وإيران وتركيا، كأطراف مشاركة في الصراع، بالإضافة للقصف الإسرائيلي من خارج الحدود.

وفي الثالث عشر من آذار/ مارس أطلقت لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سوريا تقريرها لتوثيق الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في جميع أنحاء البلاد في الأشهر الستة الأخيرة من العام 2022، بما في ذلك

الوضع المروع الذي يعيشه السوريون خصوصاً في الشمال السوري.[22]

كما نشرت لجنة التحقيق الدولية تقريراً عن الفترة الممتدة من مطلع كانون الثاني/ يناير إلى حزيران/ يونيو 2023، دعت من خلاله إلى إطلاق سراح كل المعتقلين بشكل تعسفي في سوريا، والسماح بوصول مراقبين مستقلين إلى كل أماكن الاحتجاز. وقال رئيس اللجنة سيرجيو بينهيرو،'' قبل أن تواجه سوريا بشكل أعمق آثار تفاقم العنف والتدهور الاقتصادي، ندعو أبرز الجهات الفاعلة إلى وقف الهجمات على المدنيين ''.

وفي الرابع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر، أصدر باولو بينيرو، رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة في سوريا، بياناً جاء فيه أنّ سوريا تشهد أكبر تصعيد للأعمال العدائية, وذكر بعض من الأعمال العدائية التي شهدتها سوريا، من بينها الهجوم على الكلية الحربية، و القصف على إدلب وغرب حلب من قبل حكومة دمشق وروسيا، وكذلك القصف التركي على مناطق شمال شرقي سوريا.

التدهور المعيشي:

تناقصت فرص العمل وسبل الحياة في ظل تدهور قياسي آخر لليرة السورية خلال العام 2023، وبات الحصول على الغذاء الهم الرئيس لملايين السوريين.

وقع أكثر من 12 مليون سوري فريسة الجوع، بحسب بيانات الأمم المتحدة، بينما كشف برنامج الأغذية العالمي

[22] لا نهاية تلوح في الأفق: التعذيب وسوء المعاملة في الجمهورية العربية السورية, ورقة توجيهية: التأثير الجنساني للنزاع في الجمهورية العربية السورية على النساء والفتيات, تقرير اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية إلى الدورة العادية ال52 لمجلس حقوق الإنسان www.ohchr.org/ar/hr-bodies/hrc/iici-syria/independent-international-commission

في سوريا عن أزمة تمويل تهدد باستمرار عمله في البلاد بدءاً من كانون الثاني/يناير 2024.

وتدهورت قيمة الليرة السورية من مستوى أقل من 7000 ليرة أمام الدولار الأمريكي الواحد بداية العام 2023 إلى حوالي 14700 ليرة سورية، بحسب التداولات غير الرسمية في الأسواق.

وتشير التسعيرة الرسمية للمصرف المركزي في دمشق في نشرته للحوالات والصرافة في الثاني من كانون الثاني يناير 2023 إلى 4522 ليرة سورية مقابل الدولار الأميركي الواحد، بينما هبطت القيمة إلى 12700 ليرة في اليوم نفسه من العام 2024.

وباتت بعض العائلات تعتمد على الوظائف الإضافية أو الحوالات الخارجية أو برامج الإغاثة الأممية لإطعام أطفالها، في حين لا تتمكن عائلات أخرى من الوصول لهذه الحلول النسبية.

وفي التاسع والعشرين من أيار/ مايو، اعتبر تقرير لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة أنّ سوريا واحدة من أكثر المناطق جوعاً وتتجه نحو منحى مثير للقلق، وفي الثالث عشر من حزيران/ يونيو، أعلن تخفيض المساعدات المقدمة إلى 2.5 مليون شخص من بين 5.5 مليون شخص يعتمدون على الوكالة لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية.[23]

وفي منتصف حزيران/ يونيو، عُقد مؤتمر بروكسل السابع لدعم مستقبل سوريا والمنطقة, وتضمن في يومه الأول حواراً يضم المجتمع المدني من سوريا وخارجها، وصانعي القرار، والشركاء التنفيذيين.

[23] برنامج الأغذية العالمي يضطر لتخفيض عملياته في سوريا عشية انعقاد مؤتمر بروكسل السابع حول "دعم مستقبل سوريا والمنطقة" https://ar.wfp.org/news/wfp-forced-scale-down-operations-syria-donors-gather-brussels-ahead-major-conference?_ga=2.257618056.2033811083.1686638134-1729030384.1661944915

وتناول المؤتمر واقع سوريا والمنطقة، والتحديات الإنسانية وتلك المرتبطة بالقدرة على الصمود التي تواجهها سوريا والمنطقة, وأيضاً تعبئة المجتمع الدولي لدعم حل سياسي شامل وموثوق للنزاع السوري يتماشى مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254.

وتعاني مناطق سيطرة الحكومة من تدني مستوى الدخل وتناقص قيمة الرواتب الحكومية والخاصة، وسط نقص توفر الوقود.

وانخفض إنتاج سوريا من الكهرباء إلى أقل من 25% من احتياجاتها، بحسب مكتب الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة.

وفي آب/أغسطس، أعلنت الأمم المتحدة التوصل إلى تفاهم مع الحكومة السورية يتيح ايصال المساعدات لمدة ستة أشهر إضافية عبر باب الهوى، بعد فشل سابق في الاتفاق على قرار لتمديد عمل المعبر الوحيد المتبقي من آلية المساعدات عبر الحدود.

كما أدى تصعيد الهجمات التركية على مناطق شمال وشرق سوريا إلى توقف أعمال وخدمات، عقب استهداف منشآت البنية التحتية ومشاريع إنتاج صغيرة.

وفي الثاني والعشرين من آب/ أغسطس، قالت هيومن رايتس ووتش ''إنّ عشرات الآلاف من النازحين في المخيمات والملاجئ المكتظة في شمال شرقي سوريا لا يتلّقون مساعدات مستمرة أو كافية، ما يؤثّر سلباً على حقوقهم الأساسية, وأكّدت أنّه ثمة حاجة ملحّة لتأمين أماكن مناسبة للطقس، والصرف الصحي، ووصول ملائم إلى الغذاء ومياه الشرب النظيفة والرعاية الصحية والتعليم.[24]

[24] شمال شرق سوريا: آلاف النازحين يعيشون في ظروف بائسة https://www.hrw.org/ar/news/2023/08/22/northeast-syria-thousands-displaced-dire-conditions

المخيمات العشوائية في شمال شرقي سوريا.. الأسوأ والأصعب عيشاً https://npa-syria.com/154761/

وفي السادس والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر، قالت المنظمة إن ''الغارات التركية الأخيرة بطائرات بدون طيار على المناطق التي يسيطر عليها الكرد في شمال شرقي سوريا، أدت إلى تدمير البنية التحتية الحيوية وانقطاع المياه والكهرباء عن ملايين الأشخاص''.[25]

ولعل جرائم تركيا التي استمرت على مدار عام 2023، هي جرائم متعدية التكييف والوصف القانوني وتنتهك حقوقاً أخرى من حقوق الإنسان، كالحق في العمل (المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية)، والحق في المسكن (المادة11/1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاحتماعية والاقتصادية (التعليق رقم 4 و7 للجنة المعنية بمجلس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية)، والحق في الأمان والحياة الخاصة، كما تم انتهاك الحق في التعليم المصان وفق (المادة 26 من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) نتيجة تعرض المدارس والمعاهد للتدمير.

الزلزال:

في السادس من شباط/فبراير, ضرب زلزال بقوة 7.7 درجة تركيا وسوريا، وخلّف أضراراً جسيمة في الأرواح والممتلكات، وفاقم حالة العائلات التي تواجه صعوبات معيشية وأمنية أصلاً بسبب استمرار الصراع.

ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدّة في الحادي والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر، توفي بسبب الزلزال 5900 شخصاً وأُصيب 12800 شخصاً في سوريا فقط.

[25] أكثر من 70 شخصاً ضحايا المسيرات التركية في سوريا خلال النصف الأول من العام https://npasyria.com/159003/

وأعلنت الحكومة السورية، منتصف شباط/ فبراير، أن الحصيلة النهائية لأعداد ضحايا الزلزال في مناطقها بلغت 3771 شخصاً ما بين قتيل ومصاب.

وقال وزير الصحة في دمشق، حسن الغباش، آنذاك لوكالة سانا الرسمية، إن الحصيلة النهائية لضحايا الزلزال الذي ضرب سوريا بلغت 1414 وفاة و2357 إصابة.

وفي مناطق سيطرة المعارضة، أحصت "الحكومة المؤقتة" وفاة 4,537 شخصاً في الزلزال، بينما لم تصدر إحصاءات دقيقة لعدد الإصابات.

وتوفي 6 أشخاص وأُصيب 65 شخصاً بسبب الزلزال في مناطق الإدارة الذاتية.

وأغلقت تركيا معبر باب الهوى الوحيد المفتوح بينها وبين مناطق المعارضة السورية بعد الزلزال, ومنعت الدخول سوى لجثامين السوريين الذي قضوا في الزلزال.

وعرقلت فصائل الجيش الوطني وصول بعض فرق الإنقاذ والقوافل الإغاثية إلى المناطق المنكوبة، من بينها قوافل من مناطق الإدارة الذاتية والحكومة السورية، إلى جانب فرض إتاوات على قوافل أخرى.

وتحكمت فصائل الجيش الوطني في توجيه المساعدات، إذ برز تمييز واضح في منطقة عفرين ولا سيما جنديرس المنكوبة، إذ منع فصيل سليمان شاه توجه منظمات إغاثية لعائلات السكان الأصليين الكرد.

ونشرت منظمة العفو الدولية، في الرابع من أيلول/ سبتمبر، تقريراً طالبت فيه السلطات السورية بضمان الحق في السكن لقاطني المباني السكنية المتضررة من الزلزال في حلب، وسط مخاوف بشأن عمليات الهدم غير القانونية للمباني التي اعتبرت غير آمنة.

لكن وبعد مرور أكثر من عشرة أشهر, ما تزال عائلات كثيرة متضررة تنتقل بين المنازل المستأجرة، دون التفكير في إصلاح منازلها بسبب التكاليف المرتفعة.

ويحظر القانون الإنساني الدولي استخدام تجويع السكان المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب، كما جاء في المادة 51 من البروتوكول الأول والمادة 13من البروتوكول الثاني لاتفاقيات جنيف لعام 1949، وأيضاً تعتبر محظورة أي هجمات تطال الأعيان الضرورية لابقاء السكان على قيد الحياة وفق المادة 54 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف.[26][27][28]

المياه:

وخلال العام 2023، استمرت حرمان فصائل الجيش الوطني الموالية لتركيا سكان الحسكة وأريافها من المياه النظيفة بسبب الانقطاعات المتكررة لمحطة ضخ المياه لآبار علوك في منطقة رأس العين التي تسيطر عليها القوات التركية وفصائل الجيش الوطني.

ومحطة علوك هي المصدر الرئيسي للمياه لتلبية احتياجات سكان مدينة الحسكةو بلدة تل تمر وأريافهما، بما فيها مخيمات النازحين في المنطقة.

وأدى الانقطاع المتزامن للمياه إلى تحمل الناس التكاليف الإضافية للاعتماد على الصهاريج لتأمين مياه تفتقد نسبة كبيرة من الجودة والأمان. وهو ما يعرض المستهلكين للأمراض التي تنقلها المياه مثل الإسهال الذي يمكن أن يؤدي إلى الجفاف وسوء التغذية.[29]

[26] بعد تقييم الضرر.. الناجون من الزلزال في مناطق الإدارة الذاتية دون أي مساعدات https://npasyria.com/150130/

[27] الناجون من الزلزال.. كيف فاقمت حكومة دمشق من أزماتهم؟ https://npasyria.com/150394/

[28] أزمات إنسانية وحقوقية.. من المسؤول عن تدهور أوضاع متضرري الزلزال في عفرين؟ https://npasyria.com/150218/

[29] نداء مشترك من نورث برس والتحالف الدولي للموائل حول أزمة المياه في شمالي سوريا https://npasyria.com/163182/

واستقبلت مشافي مدينة الحسكة مئات الإصابات بالتسمم ومشكلات صحية في الجهاز الهضمي لها علاقة باستخدام مياه غير آمنة، بينها 300 حالة في المشفى العام وحده صيفاً، ونصف هذا العدد شتاء.

وكانت وزارة الصحة السورية قد أعلنت عن تفشي وباء الكوليرا في المنطقة منذ أيلول/ سبتمبر 2022 ، بينما أعلن مسؤولون محليون انتشار الجرب في مخيم واشوكاني بريف الحسكة.

وتحكمت فصائل الجيش الوطني عبر السدود الترابية في تدفق مياه نهر الخابور الذي يؤثر على سكان أكثر من 84 بلدة وقرية تفتقر إلى الوصول إلى المياه لسقاية المواشي وري المزروعات، وسط شح الامطار في الأعوام القليلة الماضية.

ونهر الخابور ينبع ويتدفق عبر جنوب شرق تركيا إلى شمال شرق سوريا ، ويبلغ طوله الإجمالي 388 كيلومترًا ، منها 308 كيلومترات في سوريا. وهي أكبر الروافد الثلاثة التي تنضم إلى نهر الفرات.

كما أدى جفاف النهر إلى خلق موائل مناسبة لذباب الرمل الذي يحمل مرض الليشمانيات، وقد أدى ذلك إلى زيادة حالات الإصابة بالمرض في القرى المحيطة بالنهر.

وحبست تركيا مياه نهر الفرات التي يعتمد عليها أكثر من خمسة ملايين شخص في سوريا، وذلك لتخزين المياه في خزان سد أتاتورك وهو ثالث أكبر سد في تركيا.

وتعتمد سوريا على نهر الفرات في 80٪ من احتياجاتها المائية الضرورية لمشاريعها الكهربائية وتنميتها، لكن تركيا خفضت تدفق مياه الفرات للأراضي السورية في بعض أوقات العام إلى مستوى 200 متر مكعب في الثانية فقط،

مما تسبب بتهديد سكان حلب والرقة ودير الزور والبوكمال ومناطق أخرى.

وتعد سياسة الحرمان من مياه الشرب وتلك المخصصة لأعمال الري التي يعتمد عليها إنتاج الغذاء من جرائم الإبادة الجماعية وفق المادة 6 (الفقرة ج) من نظام روما المؤسس لمحكمة الجنايات الدولية، "إخضاع الجماعة عمداً لأحوال معيشية يقصد بها إهلاكها الفعلي كلياً أو جزئياً". [30]

السويداء والجنوب السوري:

ومنذ آب/ أغسطس 2023، خرجت مظاهرات احتجاجية في محافظتي درعا والسويداء تضمنت مطالب اقتصادية وسياسية، واستمرت في السويداء بعد انتهاء العام.

وكانت السويداء، ذات الغالبية السكانية من الموحدين الدروز، قد نأت بنفسها نسبياً عن الأحداث العنيفة للصراع السوري منذ العام 2011، رغم أن الاعتقالات طالت ناشطين ووجهاء لها في فترات مختلفة.

وإلى جانب الاحتجاجات السلمية، تنتشر في الجنوب السوري مجموعات مسلحة محلية، ويتواجد النفوذان الروسي والإيراني إلى جانب القوات الحكومية والأفرع الأمنية.

وتأثرت العائلات في السويداء بقرارات رفع الدعم التي أصدرتها الحكومة السورية منتصف العام، لكن مطالب الاحتجاجات كانت تنتقد للفساد واستبداد السلطات، ووصلت لمطالب سياسية أشمل كالانتقال السلمي للسلطة، وتطبيق القرار الأممي 2254.

وبمرور خمس سنوات على استعادة القوات الحكومية سيطرتها على درعا، لايزال الفلتان الأمني هو المشهد

[30] www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/rome-statute-international-criminal-court

السائد في المدينة وريفها, وسط غياب الرقابة والمساءلة وازدياد عوامل الإفلات من العقاب.

وتصدّرت درعا قائمة المناطق التي سجلت أعلى حصيلة للضحايا المدنيين على يد مجهولين أو في حوادث الاغتيالات التي ظهرت منذ بدء الحرب في سوريا وارتفعت بعد استعادة الحكومة السيطرة عليها. [31]

إلى جانب الاغتيالات وحوادث الاختطاف مقابل الفدى, لا يزال السكان في درعا يعانون من استيلاء أجهزة أمنية وجهات إدارية تتبع حكومة دمشق على منازلهم منذ العام 2018، بالإضافة لاستيلائها على مساجد ومدارس، ويحدث ذلك في ظل تجاهل وتهاونٍ روسي. [32]

الشهباء والشيخ مقصود بحلب:

ورصد القسم تأزّم الوضع المعيشي في المنطقة التي تأوي نازحي عفرين في ريف حلب الشمالي، والمعروفة باسم منطقة الشهباء، بداية العام 2023 ونهايته، إذ استمر حصار القوات التركية وفصائل المعارضة الموالية لها للبلدات والمخيمات من ثلاث جهات، ليتبقى منفذ وحيد يربطها بمدينة حلب، تتحكم به قوات الفرقة الرابعة الحكومية.

وفي الرابع والعشرين من كانون الثاني/ يناير، صدر تقرير لمنظمة العفو الدولية بعنوان "يتعين على القوات الحكومية رفع الحصار عن المدنيين في المناطق ذات الأغلبية الكردية في حلب".

ودعا التقرير حكومة دمشق لفك حصارها الذي تفرضه منذ آب 2022 على مناطق الشهباء بريف حلب الشمالي وحيي

[31] ضحايا الفلتان الأمني في درعا.. خاسرون ومستفيد واحد https://npasyria.com/177047/

[32] درعا.. كيف استملكت دمشق ممتلكات السكان والأعيان المدنية؟ https://npasyria.com/148325/

الشيخ مقصود والأشرفية في حلب، والذي أعاق سبل الحياة وتسبب بكارثة إنسانية.[33]

ومنذ الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2023، عاودت حواجز الفرقة الرابعة الحكومية منعها دخول الوقود ومواد أساسية أخرى إلى منطقة الشهباء وحيي الأشرفية والشيخ مقصود في حلب المدينة.

وتوقفت مولدات كهرباء الأمبير في المخيمات الخمسة (العودة وبرخودان وسردم وعفرين والشهباء) و42 قرية وبلدة مجاورة، ولم تتجاوز نسبة من حصلوا على 100 ليتر من مازوت التدفئة إلى 30 % من العائلات حتى منتصف كانون الثاني/ديسمبر.

وتوقفت المدارس في مدارس منطقة الشهباء أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر بسبب عدم توفر الوقود لإيصال المعلّمين والتلاميذ إلى المدارس، بالإضافة لعدم توفر الوقود للتدفئة.

واقع المرأة:

قُتلت 238 امرأة وأُصيبت 342 امراة على الأقل في مختلف مناطق سوريا منذ بداية عام 2023 على يد أطراف الصراع المختلفة، بحسب ما سجلّه قسم الرصد والتوثيق .

واستمرت ظواهر العنف الجسدي والجنسي، وزواج القاصرات التي انتشرت بنسب أكبر في مناطق سيطرة فصائل المعارضة المدعومة من تركيا ومناطق سيطرة هيئة تحرير الشام مقارنةً بباقي المناطق، بالإضافة لحظر دراسة النساء في كلية الإعلام المفتتحة في جامعة إدلب.

[33] www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/01/syria-government-forc-es-must-lift-siege-on-civilians-in-predominantly-kurdish-areas-in-aleppo/

وزاد الزلـزال مـن مأسـاوية الوضـع خاصـةُ بالنسـبة للنسـاء اللواتي اضطررن للعيش في مراكز إيواء مع عشرات العائلات الأخرى, وفي منازل غير آمنة مهددات بانتهاك خصوصيتهن.

وأعـدّ قسـم الرصـد والتوثيـق فـي وكالـة نـورث بـرس تقريـراً يسـلّط الضـوء علـى حـال عـدد مـن النسـاء العامـلات فـي مناطـق مختلفـة مـن سـوريا ومـا يقاسـينه مـن ظـروف عمـل غيـر منصفـة.[34]

ومطلـع العـام 2023، ذكـرت هيومـن رايتـس وتتـش فـي تقريرهـا السـنوي أن المـرأة السـورية مـا تـزال تواجـه التمييـز فيما يتعلـق بالـزواج، والطلاق، وحضانـة الأطفـال، والميراث، بموجـب قانـون الأحـوال الشـخصية.

وفـي التاسـع مـن أيـار/ مايـو، قـال تقريـر لصنـدوق الأمـم المتحـدة إن ظـروف عـدم الاسـتقرار والنـزوح المسـتمرة منـذ أكثـر مـن عقـد تـؤدي إلـى زيـادة المخاطـر علـى النسـاء والفتيـات، وتعرّضهـن لأشـكال متعـددة مـن العنـف الجسـدي والجنسـي، كمـا يسـاهم فـي ارتفـاع معـدلات زواج الأطفـال.

واقع الطفل:

تسـبّبت الحـرب السـورية الدائـرة بسـلب الطفولـة الآمنـة مـن ملاييـن الأطفـال السـوريين وحرمانهـم مـن حقـوق أساسـية، مـن المفتـرض أن يتمتـع بهـا أي طفـل فـي أي بقعـة جغرافيـة وأي وقـت.

وسـجل قسـم الرصـد والتوثيـق فـي وكالـة نـورث بـرس، قتـل 273 طفـلاً وإصابـة 523 طفـلاً فـي الصـراع منـذ بدايـة عـام 2023.

[34] عوزٌ وجهل بالحقوق.. السوريات العاملات ضحايا للعنف والتمييز في سوق العمل https://npasyria.com/173908/

وقُتل 186 طفلاً وأصيب 383 طفلاً بسبب مخلّفات الحرب والقصف العشوائي المتبادل بين الأطراف المتنازعة، تسبّبت إصابة عدد منهم حالات عجز دائمة، ومعظمهم يعيشون صدمات نفسية.

ولا يتلقى هؤلاء الأطفال دعماً مادياً ونفسياً كافياً بعد أن تأذوا بشدّة وتأثرت حياتهم سلباً، وتصعب عليهم الآن ممارسة أنشطتهم الحياتية المعتادة.[35]

ويضطر كثير من الأطفال السوريين لترك المدرسة لكي يساندوا عائلاتهم في المعيشة، بعضهم في أعمال شاقة تؤثر على صحتهم البدنية والعقلية، ويتقاضون أجوراً قليلة لكونهم أطفالاً.

وقالت منظمة أنقذوا الأطفال، في السابع عشر من أيار/ مايو، إن مستويات تقزّم الأطفال في سوريا قد تصل إلى مستويات غير مسبوقة، وأنّ 600 ألف طفل أُصيبوا بالتقزم بالفعل، نتيجة سوء التغذية وتزايد الجوع بين السوريين بشكل عام.[36]

وفي الثامن والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2023, صدر تقرير عن الأمين العام للأمم المتحدة, يسلّط الضوء على أنماط وإحصائيات الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال، وهي تجنيد الأطفال واستخدامهم، وقتل الأطفال وتشويههم، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال، والهجمات على المدارس والمستشفيات، واختطاف الأطفال، والحرمان من وصول المساعدات الإنسانية.

[35] أطفالٌ سوريون بين أنقاض الحرب وآثار مخلفاتها https://npasyria.com/173504/
[36] تحذر اليونيسف من أزمة تغذية تلوح في الأفق للأطفال في سوريا بعد 12 عاماً من النزاع والزلازل المميتة https://www.unicef.org/ar/%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%B3%D9%81-

وأصدر قسم الرصد والتوثيق في وكالة نورث برس تقريراً عن الأطفال معدومي الجنسية من أبوين ينتميان للتنظيمات المتشددة أو على علاقة بها، ووثق التقرير وجود 7 آلاف طفل عديمي الجنسية في مخيمات شمال شرقي سوريا.[37]

سادساً: عملنا خلال العام 2023

أصدر قسم الرصد والتوثيق في وكالة نورث برس، 67 تقريراً، خلال العام 2023، بالإضافة للتقدم بثلاثة شكاوى مع شركاء آخرين إلى الإجراءات الخاصة في الأمم المتحدة.

وتوزعت التقارير على 30 تقريراً دورياً تضمنت حصيلة الانتهاكات لفترات محددة خلال العام, و10 تقارير حول الأيام الدولية وذكرى أحداث بارزة، إلى جانب 8 إحاطات حول أحداث الزلازل والقصف التركي داخل الأراضي السورية، و19 تقريراً مواضيعياً.[38][39][40]

وتناولت 3 تقارير انتهاكات تركيا بحق طالبي اللجوء السوريين وترحيلهم، وشهادات ناجين من اعتداءات وتعذيب على يد الجندرما التركية.[41]

وأصدر القسم 3 تقارير عن السجون السرية الإيرانية، والإعدامات خارج القضاء في منطقة سيطرة هيئة تحرير الشام، وشهادات ناجين من سجون رأس العين وتل أبيض.

وعرضت 3 تقارير واقع عمالة الأطفال، وضحايا مخلفات

[37] أطفال عديمو الجنسية في سوريا.. حاضر محكوم بالتطرف ومستقبل مجهول https://npasyria.com/153455/

[38] شكوى للأمم المتحدة بشأن ظروف التعذيب والاعتقال التعسفي والإخفاء القسري في رأس العين وعفرين وتل أبيض https://npasyria.com/167094/

[39] شكوى إلى الأمم المتحدة حول الاعتقال التعسفي والتعذيب في شمال سوريا https://npasyria.com/167582/

[40] نداء مشترك من نورث برس والتحالف الدولي للموائل حول أزمة المياه في شمالي سوريا https://npasyria.com/163182/

[41] الترحيل القسري.. كيف أبقت سياسات أنقرة السوريين عالقين على الحدود؟ https://npasyria.com/164304/

الحرب بين الأطفال، وحرمان أطفال من جنسية آبائهم أو أمهاتهم الذين كانوا عناصر لتنظيم داعش ويعيشون حالياً في مخيمي الهول وروج.

وتناول تقريران حالات إقصاء النساء في سوريا والانتهاكات ضدهن، وتعرض العاملات النساء للعنف والتمييز خلال عملهن.

وعرض تقريران مطالب ذوي المفقودين وضحايا الإخفاء القسري لمعرفة الحقيقة، وحقهم في إجراءات المساءلة والمحاسبة، وتقرير آخر عن الاستغلال والاعتداءات الجنسية.[42]

ووثق تقرير مجزرة في جنديرس التابعة لعفرين على أساس عنصري، وتناول تقرير الانتهاكات العنصرية المستمرة منذ أربع سنوات في المناطق التي سيطرت عليها تركيا خلال عمليتها "غصن الزيتون" عام 2018.

وقدم تقرير بيانات عن صعوبات العيش في المخيمات العشوائية في شمال وشرق سوريا، وآخر حول أزمة أنظمة المياه في سوريا، وثالث حول استيلاء جهات تابعة للحكومة على ممتلكات خاصة لمدنيين في درعا.

سابعاً: الجانب القانوني والتوصيات

- لم يتم الامتثال من قبل حكومة دمشق لقراري مجلس الأمن 2254و2139 القاضيين بوقف الهجمات العشوائية، ولا للقرار 2042 المتعلق بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، وبعد إلغاء محاكم الميدان العسكرية ظهرت مخاوف من إمكانية محو سجلات المحكمة وغيرها من الأدلة المتعلقة بملفات المخفيين قسراً، ما قد يعيق جهود العائلات والحقوقيين لمعرفة مصيرهم.

[42] ضحايا الإخفاء القسري في سوريا بلا أثر https://npasyria.com/164948/

- عملاً بالمادة 13من نظام روما لعام 1998، يمكن لمجلس الأمن إحالة الوضع في البقعة المرجح حصول انتهاكات فيها إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية للتحقيق فيها.

لكن القوى العظمى في مجلس الأمن تتجاذب السيطرة على قراراته، وتبقى الاستجابة الدولية الأولية فيما يخص مجمل النزاع السوري مرهون بمصالح الدول العظمى وحساباتها. لذا فشل مجلس الأمن في تمديد آلية ايصال المساعدات عبر معبر باب الهوى بسبب الفيتو الروسي الذي أغلق المعابر الأخرى سابقاً.

- المادة 3 من اتفاقية جنيف الثالثة حظرت القتل والاعتداء على السلامة البدنية والإيذاء، لكن المئات من المدنيين أغلبهم أطفال ونساء فقدوا حياتهم بسبب قصف الطيران المسير التركي والإيراني والروسي، وطال القصف محولات طاقة كهربائية في أكثر من موقع ومنشآت طاقة حيوية للنفط والغاز علماً أن المادة 52 من البروتوكول الإضافي الأول عام 1977 تنص على " لا تكون الأعيان المدنية محلاً للهجوم أو لهجمات الردع، والأعيان المدنية هي كافة الأعيان التي ليست أهدافا عسكرية"، كما وتحظر المادة 25 من اتفاقية لاهاي مهاجمة أو قصف المدن والقرى والأماكن السكنية والمباني المجردة من وسائل الدفاع أياً كانت الوسيلة المستعملة .

- لاتزال جرائم تنظيم داعش خارج إطار محاكمات وطنية أو دولية خاصة بعد أن فشلت جهود الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا لتشكيل محاكم وطنية لمحاكمتهم، كمل لم يستجب المجتمع الدولي لدعوات تشكيل محاكم دولية خاصة لمحاكمتهم.

- أصدرت محكمة العدل الدولية قراراً قضى بفرض تدابير مؤقتة في إحدى الدعاوى التي رفعتها كل من كندا وهولندا بتاريخ 8 حزيران/يونيو عام 2023على النظام السوري، الذي امتهن ممارسة التعذيب وتفنن بأساليبه طوال عقود. وقد تم قبول الادعاء كون سوريا طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب الموقعة عام 1984 .

- ودعا القرار البدائي، الصادر عن محكمة العدل الدولية بتاريخ 16/11/2023، حكومة دمشق إلى "وقف أعمال التعذيب الممارسة وضروب المعاملة القاسية والمهينة اللاإنسانية في السجون والمحافظة على أي دليل محتمل حول مزاعم التعذيب، بما في ذلك التقارير الطبية وأماكن دفن الجثث وسجلات الوفاة".

- علماً أن المادة 2و3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949 تنطبق على فصائل المعارضة المسلحة، و تطالب بمعاملة جميع الأشخاص معاملة إنسانية وعدم التمييز ضدهم أو تعريضهم للأذى وتحرم على وجه التحديد القتل، والتشويه، والتعذيب, والمعاملة القاسية, واللاإنسانية, والمهينة, واحتجاز الرهائن, والمحاكمة غير العادلة.

و تحض هذه الاتفاقيات كل الأطراف على احترام الحقوق الأساسية للأفراد، بغض النظر عن وضعهم القانوني أو السياسي وتمنع تعريضهم للتمييز بسبب انتماءاتهم.

- ولم تتخذ بعد أي خطوات ملموسة من اللجان الأممية المعنية لتنفيذ القرار 1960، الذي صدر عام 2010، ويدعو إلى الحزم بشأن مرتكبي الجرائم الجنسية في الحروب وضرورة تقديم معلومات تفصيلية عنهم في قوائم تسمى قوائم العار، ليصار فيما بعد إلى مساءلتهم ومساءلة الأطراف

المتنازعة، كما لم يتم تفعيل القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن كالقرار رقم 1325 الصادر عام 2000، والقرار 1889 الصادر عام 2009، وينصان على ضرورة مشاركة المرأة حتى في مراحل التعافي وإعادة الاعمار، والحقيقة كلها قرارات هامة تنصب في خدمة استدامة تمكين وتحرر المرأة، لكن الجهات الأممية تتعامل رسمياً فقط مع حكومة دمشق، ولا تنسق مع الفاعلين في المناطق الخارجة عن السيطرة بخصوص تفعيل تلك القرارات أو مراقبة تنفيذها.

- وقد تعرض المدنيون في شمال غرب سوريا للقصف من قبل الحلف العسكري السوري الروسي الذي دمر مرافق حيوية خدمية وممتلكات ومحال تجارية وصناعية ومركبات ومخيمات ومشافي ونقاط طبية دون أبسط مراعاة للقانون الدولي الانساني، فالمادة 18من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، تنص على أنه "لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تكون المستشفيات المدنية والمراكز المنظمة لتقديم الرعاية للجرحى والمرضى والعجزة هدفاً للهجوم".

- كما أن استهداف تركيا لموظفي الإدارة الذاتية بشكل مباشر أو أي مدنيين متواجدين معهم، لا يقومون بأعمال قتالية ولا يحملون أية اسلحة، يعتبر عدواناً ممنهجاً ضد جماعة من السكان المقيمين في شمال وشرق سوريا بحسب تصنيف المادة 5 (الفقرة -1د) من نظام روما الأساسي المعدل في كمبالا عام 2010؛ كما أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3314 المؤرخ 14كانون الأول/ديسمبر عام 1974 أوضح أن صفة العمل العدواني تنطبق عند "قيام القوات المسلحة لدولة ما بقصف إقليم دولة أخرى بالقنابل أو استعمال دولة ما أية أسلحة ضد أقليم دولة أخرى".

- في سياق متصل يعتبر القانون الدولي أن القصف العشوائي "محرم" إذا كان يعالج عدداً من الأهداف العسكرية الواضحة التباعد والتمييز بعضها عن البعض الآخر والواقعة في مدينة أو بلدة أو قرية أو منطقة أخرى تضم تركزاً من السكان المدنيين أو الاعيان المدنية على أنها هدف عسكري واحد"، وفق البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف - المادة 5-51أ، وبالقياس فإن الطيران الروسي المتدخل لصالح القوات الحكومية السورية والطيران التركي يخرقان القانون الدولي بعدم التقيد باعتماد التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، وتستهدف مدنيين عزل من كل المكونات عرباً وكرداً ومسيحيين.

ولعل دعم تركيا للفصائل المسلحة التي ارتكبت فظاعات بحق المدنيين الكرد في عفرين وجنديرس ورأس العين بدوافع عنصرية قائمة على أساس التمييز القومي العرقي يعتبر تعدياً مباشراً على حقوقهم كأقلية,ربحسب العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك المدنية والسياسية لعام 1966, عوضاً عن حقهم في تقرير المصير بموجب الشرعة الدولية لحقوق الانسان وكل ذلك مناف لبنود اتفاقية القضاء على التمييز العنصري لعام 1969 التي صادقت الدولة التركية عليها.

التوصيات

1. دعم العدالة والمساءلة:

– على المجتمع الدولي تعزيز جهوده لتحقيق العدالة والمساءلة لارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا.

– يجب أن تقوم الجهات الدولية الفاعلة بدعم التحقيقات الدولية المستقلة وضمان محاسبة الأفراد والجهات المسؤولة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

– زيادة الجهود لمراقبة حقوق الإنسان والتحقيق في الانتهاكات والضغط للإفراج عن المعتقلين تعسفياً.

– على لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية فتح تحقيقات حول الانتهاكات التي مارستها كل الجهات الحاكمة، واعتماد الملفات التوثيقية لكل ما لحق بالمدنيين وأعيانهم والمرافق العامة ومنشآت الطاقة الحيوية من دمار وهلاك، والإسراع بذلك قبل محو الأدلة.

2. حماية المدنيين:

– ينبغي على جميع الأطراف المتورطة في النزاع في سوريا احترام القانون الدولي الإنساني وتجنب استهداف المدنيين والهجمات غير المشروعة على البنية التحتية والأعيان المدنية.و يتعين على المجتمع الدولي زيادة الجهود لحماية حقوق المدنيين وتوفير بيئة آمنة لهم.

– على أطراف النزاع التوقف الفوري عن الاعتداءات وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها بحق المدنيين في مناطق سيطرتها.

– يجب على المجتمع الدولي العمل على تعزيز حقوق الإنسان كجزء أساسي من بناء السلام وضمان حياة كريمة للجميع.

– على مجلس الأمن حظر استعمال الطيران المسير، وهنا ينبغي تجريم استعمالها بالنظر لمبدأ التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية في النزاع المسلح الدولي وغير الدولي، وطالما يتم استعمالها لقصف مدنيين وترويعهم فهي محرمة بالتوازي مع تجريم استعمال النظام السوري الذخائر العنقودية.

3. توفير المساعدة الإنسانية:

– يتعين على المنظمات الإنسانية والدول الداعمة تعزيز تقديم المساعدة الإنسانية للسكان السوريين المتأثرين، خاصةً الفئات المهمشة. يتطلب الوضع الراهن تكثيف الجهود لتوفير الغذاء، والصحة، والمأوى، والسكن، والمياه للمحتاجين.

– دعم الجهود الإنسانية لتقديم المساعدة الطبية والإغاثة للمتضررين من الزلزال والنزاعات، خاصة في المناطق المتضررة.

– توجيه الجهود نحو إعادة بناء البنية التحتية المدمرة وتحسين الخدمات الأساسية في المناطق المتأثرة.

– دعم خطة وطنية للتحرك العاجل في ملفات المفقودين لدى جميع الجهات المسيطرة على الجغرافيا السورية وإلزامها بالاستجابة للآلية الدولية المستقلة للكشف عن المفقودين واطلاق سراح المحتجزين.

– الوصول بالضحايا وذويهم إلى الانتصاف القانوني، وما يترتب عليه من جبر الضرر بدفع التعويضات المناسبة لهم.

4. الدعم الدولي للحل السياسي:

– يجب تعزيز الجهود الدولية للتوصل إلى حل سياسي للصراع في سوريا. كما ينبغي دعم المبادرات الرامية إلى التسوية السياسية وتحقيق استقرار دائم في المنطقة.

– زيادة الجهود لتحفيز المشاركة في اجتماعات اللجنة الدستورية وتسريع التقدم في صياغة بنود دستورية.

– زيادة الضغط الدولي لتحفيز العملية السياسية وتشجيع الأطراف المعنية على الالتزام بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254.

– يجب تشجيع الحوار الدولي والتعاون لتحقيق التوافق الدولي في مواجهة التحديات الإنسانية والسياسية في سوريا.

– يجب على المجتمع الدولي زيادة الضغط على أطراف النزاع والدول الداعمة لها للامتثال للقانون الدولي ووقف الانتهاكات.

5. التغيير الديموغرافي:

- يجب أن يراعي المجتمع الدولي محاولات بعض الأطراف لتحقيق تغيير ديموغرافي منهجي في المناطق التي يسيطر عليها، بما في ذلك تقديم الدعم لحماية حقوق الأفراد والمجتمعات المتأثرة.

6. تعزيز الإبلاغ والشفافية:

– على المجتمع الدولي والجهات المانحة توفير الدعم للمنظمات الحقوقية والصحفيين للقيام بدورهم في توثيق الانتهاكات ونقل الحقيقة إلى العالم, لتعزيز الشفافية والإبلاغ حول انتهاكات حقوق الإنسان.

– الضغط على اللجان التعاقدية لتنفيذ الاتفاقيات الدولية وقبول تقديم تقرير الظل من قبل المنظمات النسوية العاملة خارج سيطرة النظام حول واقع النساء والفتيات والانتهاكات التي يتعرضن لها.

قسم الرصد والتوثيق - نورث برس